



العامل في الظرف: دراسة في نص القرآن الكريم في ضوء المبدأ اللغوي يُغتفر في الظرف ما لا يُغتفر في غيره

حمدي محمود جبالي

الأستاذ الدكتور في قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة النجاة الوطنية - فلسطين
hamdi.jabali@najah.edu

الملخص:

تتبعَت الدِّراسة آياتٍ كريمةً، وَقَعَ فيها ما ظاهرُهُ أَنَّهُ مُشْكِلٌ، مِنْ حَيْثُ كَانَ الظَّرْفُ أَحَدَ مُكَوِّنَاتِ نَظْمِهَا. وَلَمْ يَكُنْ تَعْيِينُ العاملِ فِي هَذَا الظَّرْفِ؛ فِي هَذِهِ الآيَاتِ، مَحَلَّ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَعُلَمَائِهَا، وَإِنَّمَا كَانَتْ أَقْوَالُهُمْ فِيهِ شَتَّى؛ كُلُّ قَوْلٍ كَانَتْ لَهُ جِهَةٌ، وَعِلَّةٌ غَيْرُ الَّتِي لِلْآخِرِ، وَكَانَ مِنْ بَيْنِ هَذِهِ الْعِلَلِ أَنَّ مَعْمُولَ العاملِ ظَرْفٌ، وَالظَّرْفُ يُغْتَفَرُ، أَوْ يَتَسَّعُ فِيهِ مَا لَا يَتَسَّعُ فِي غَيْرِهِ. هَذَا مَا أَمَلْتُ هَذِهِ الدِّرَاسَةَ بَيَانَهُ، وَإِلْبَاسَهُ بِهِ. وَبَيَانُ مُؤَمِّلِ الدِّرَاسَةِ لَمْ يَكُنْ بِمَعْزِلٍ عَنْ بَيَانِ غَيْرِهِ مِنْ أَقْوَالِ أَرْبَابِ الصَّنِيعَةِ، وَمُتَقِينِهَا، فِيهِ الْجَمِيعُ كَشَفَ بَيِّنٌ لِلطَّلَبِ نَظْمَ الْجُمْلَةِ فِي الْقُرْآنِ، لَمْ يَكُنْ لِيَكُونَ إِلَّا فِي كِتَابِ اللَّهِ، آيَةُ رَسُولِهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِلَى قَوْمٍ صَنَعَتْهُمْ الْعَرَبِيَّةُ.

وَمِنْ أَهَمِّ نَتَائِجِ الدِّرَاسَةِ:

١. أَنَّ الدِّرَاسَةَ تَتَّبَعَتْ الْمَبْدَأَ اللُّغَوِيَّ يُغْتَفَرُ فِي الظَّرْفِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ، حَيْثُ أُمَكَّنَهَا ذَلِكَ، فِي نَصِّ الْجُمْلَةِ الْقُرْآنِيَّةِ، لَدَى النُّحَاةِ الْمُقْسِرِينَ، وَالْمُعَرِّبِينَ، وَمَنْ كَانَتْ لَدَيْهِ مَكْنَةُ فِي تَحْلِيلِ نَظْمِ الْجُمْلَةِ، وَبَيَانِهَا، فِي الْآيَةِ الْقُرْآنِيَّةِ.
٢. وَأَنَّ هَذِهِ الدِّرَاسَةَ أَنْبَأَتْ بِجَلَاءٍ عَنْ أَنَّ هَؤُلَاءِ النُّحَاةِ اعْتَمَدُوا هَذَا الْمَبْدَأَ اللُّغَوِيَّ، وَاتَّخَذُوهُ حُجَّةً فِي تَعْيِينِ العاملِ فِي الظَّرْفِ، مِمَّا بَدَأَ فِيهِ إِشْكَالًا، أَوْ غُمُوضًا.
٣. وَبَيَّنَّتِ الدِّرَاسَةُ أَنَّ الْإِعْتِمَادَ عَلَى هَذَا الْمَبْدَأِ، وَالْأَخْذَ بِهِ أَقْرَبُ إِلَى طَبِيعَةِ اللُّغَةِ، وَرُوحِهَا، لِبُعْدِهِ عَنِ التَّأْوِيلِ، وَالْتَّقْدِيرِ.

الكَلِمَاتُ الْمِفْتَاحِيَّةُ: الظَّرْفُ، الْقُرْآنُ، الْمَبْدَأُ، الْعَرَبِيَّةُ



المُقَدِّمَةُ:

العاملُ فِي الظَّرْفِ (يَكْثُرُ اسْتِعْمَالُ مُصْطَلَحِ الظَّرْفِ فِي هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، وَفَقَّ مُرَادُ النُّحَاةِ، مُرَادًا بِهِ ظَرْفًا زَمَانِيًّا، وَمَا كَانَ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَعًا، أَوْ فَرَادَى، أَوْ بِمَعْنَى آخَرَ مُرَادًا بِهِ مَا بَاتَ يُعْرَفُ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ بِشِبْهِ الْجُمْلَةِ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي (ابْنِ هِشَامٍ، (١٩٧٢): "ذَكَرَ أَحْكَامَ مَا يُشَبِّهُ الْجُمْلَةَ، وَهُوَ الظَّرْفُ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ". كَمَا أَنَّهُ لَا يَخْفَى مِنْ خِلَالِ الْمِثَالِ، مُوضِعِ الظَّاهِرَةِ، مَا الْمُرَادُ مِنَ الظَّرْفِ؟ ثُمَّ إِنَّهُ أَخْصَرَ مِنْ قَوْلِنَا: الظَّرْفُ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ، كَمَا أَنَّهُ لَا مُشَاخَاةَ فِي الْأَصْطِلَاحِ)) هُوَ مُتَعَلِّقٌ نَفْسُهُ. وَالتَّعْلُقُ "هُوَ الْإِتِبَاطُ الْمَعْنَوِيُّ لِشِبْهِ الْجُمْلَةِ بِالْحَدِيثِ، وَتَمَسُّكُهَا بِهِ، كَأَنَّهَا جُزْءٌ مِنْهُ، لَا يَطْهَرُ مَعْنَاهَا إِلَّا بِهِ، وَلَا يَكْتَمِلُ مَعْنَاهُ إِلَّا بِهَا. ذَلِكَ؛ لِأَنَّ شِبْهَ الْجُمْلَةِ يَرُدُّ تَكْمِلَةً لِلْحَدِيثِ الَّذِي تُقَيِّدُهُ، فَيَتِمُّ مَعْنَاهُمَا بِهَذَا التَّعْلُقِ الْمُقَيِّدِ" (قباوة، (١٩٨١)). وَهَذَا الْمَعْنَى أَصْلُهُ لِلزَّمْخَشَرِيِّ، إِذْ قَالَ: "لِلظَّرْفِ شَأْنٌ، وَهُوَ تَرْكُلُهَا مِنَ الْأَشْيَاءِ مَثَلُهُ نَفْسُهَا لَوْفُوعِهَا فِيهَا، وَأَنَّهَا لَا تَنْفَلِكُ عَنْهَا" (الزَّمْخَشَرِيُّ، (١٩٧٢)).

والظَّرْفُ يَتَعْلَقُ بِأَحَدِ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ (ابْنُ هِشَامٍ، (١٩٧٢)، وَيَنْظُرُ: قباوة، (١٩٨١)): الْفِعْلُ، أَوْ مَا يُشَبِّهُ الْفِعْلَ، أَوْ مَا أَوَّلَ بِمَا يُشَبِّهُ مَعْنَى الْفِعْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ) [الزَّخْرَفُ: ٨٤]، فَ(فِي السَّمَاءِ) مُتَعَلِّقَةٌ بِ[إِلَهٍ]، لِتَأْوِيلِهِ بِمَعْنَى: أَوْ مَا فِيهِ رَاحَةُ الْفِعْلِ، وَيُشِيرُ إِلَى مَعْنَاهُ، كَقَوْلِكَ: فَلَأَنْ حَاتِمٌ فِي قَوْمِهِ، فِي قَوْمِهِ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَا فِي حَاتِمٍ مِنْ مَعْنَى الْجُودِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مَا ذُكِرَ مُوْجُودًا قَدَّرَ الْعَامِلُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَإِلَى تَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا) [الأعراف: ٧٣]، فَ[إِلَى تَمُودَ] مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلِ مَخْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: وَأَرْسَلْنَا، وَلَمْ يَتَقَدَّمَ ذِكْرُ الْإِزْسَالِ.

وهذه العوالم تدور في فلك التركيب اللغوي المؤصل، الموافق للصناعة النحوية، المقبولة لدى النحويين كافة، أو لدى جمهورهم. ذلك أن التركيب إذا جاء وفق أصول النحو، وأفراد نظريته، خلا، في غالب الأمر، من أي خلافات في توجيه عامل الظرف،

والبَحْثُ عَنْهُ، وَإِذَا لَمْ يَكْ كَذَلِكَ، أَقَارَ هَذَا الظَّرْفُ، أَوْ ذَلِكَ أَذْهَانَ النُّحَاةِ، وَالْمُعْرِبِينَ، سَعْيًا إِلَى إِيجَادِ عَامِلٍ، يُبَيِّنُ مَعْنَى التَّرْكِيبِ، وَيُصَحِّحُهُ.

وَأَفْرَادُ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، فِي مَعْنَاهَا الرَّئِيسِ، تَدَوُّرٌ فِي فَلَكِ خَمْسَةِ الْعَوَامِلِ هَذِهِ، سِوَى الْآخِرِ مِنْهَا، أَوْ بِمَعْنَى آخَرَ إِذَا كَانَ تَمَّ إِشْكَالٌ فِي نَظْمِ التَّرْكِيبِ اللُّغَوِيِّ يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ أَفْرَادِهِ، الْمَلْفُوظُ بِهِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ، ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ هُوَ الْعَامِلُ فِي هَذَا الظَّرْفِ، وَيَعْتَلِلُ لِمَذْهَبِهِ بِمَمْدَادٍ: يُعْتَفَرُ فِي الظَّرْفِ مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ، اتِّسَاعًا فِيهِ.

ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ بَعْضُ كَلِمَاتٍ كَثِيرَةٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ، تَخْضَعُ لِسُلْطَانِ اسْتِعْمَالٍ، وَكَثَرَتِهِ، فَيَقَعُ فِيهَا مِنَ التَّغْيِيرِ لَفْظًا، أَوْ مَعْنَى، أَوْ حُكْمًا، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ فِي غَيْرِهَا، وَتَجُوزُ فِيهَا مَا لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهَا (ينظر: الجبالى، (٢٠٠٥)). وَقَدْ تَنَبَّهَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ، وَعُلَمَاؤُهَا إِلَى مَا لَحِقَ هَذَا النُّوعُ مِنَ الْكَلِمَاتِ، بِأَثَرٍ مِنْ كَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا. قَالَ الْحَلَبِيُّ: "... وَلَكِنْ تُسَوِّمُ فِي الظَّرْفِ، وَعَدِيلُهُ مَا لَا يُتَسَامَخُ فِي غَيْرِهِمَا، اتِّسَاعًا فِيهِمَا؛ لِذَوْرَانِهِمَا فِي الْكَلَامِ " (الحلبى، (١٩٩٤)): لِذَلِكَ تَجِدُ الْعَرَبِيَّ قَدْ أَجَارَ فِيهِمَا مَا لَمْ يُجَزَّ فِي غَيْرِهِمَا.

وَلَيْسَ مَبْدَأُ الْاِغْتِفَارِ، أَوْ التَّوَسُّعِ فِي الظَّرْفِ خَافِيًا أَمْرُهُ، فَقَدْ عَرَفَهُ الْقُدَمَاءُ، وَالْمُحَدِّثُونَ، وَأَشِيرَ إِلَيْهِ إِشَارَاتٌ مُتَفَرِّقَةٌ فِي كُتُبِ الْأَقْدَمِينَ، وَالْمُحَدِّثِينَ. فَفِي الْقَدِيمِ تَحَدَّثَ عَنِ التَّوَسُّعِ فِي الظَّرْفِ سَبِيحُ بْنُ سَبِيحٍ (سبويه، (١٩٧٧))، وَابْنُ السَّرَاجِ (ابن السراج، (١٩٨٥))، وَابْنُ هِشَامٍ (ابن هشام، (١٩٧٢))، وَالسُّيُوطِيُّ (السُّيُوطِي، (١٩٧٥))، وَغَيْرُهُمْ، وَحَدِيثُهُمْ عَنْ هَذَا التَّوَسُّعِ، فِي الْأَعْمِ الْأَغْلَبِ مِنْهُ، كَانَ خَاصًّا بِظَرْفِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، وَأَنْ يُجْعَلَ يَقُومَانِ مَقَامَ الْاسْمِ، كَأَنْ يَقَعَا فَاعِلًا، أَوْ مَفْعُولًا بِهِ، أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، كَمَا أَنَّهُمْ تَحَدَّثُوا عَنْ أَسْبَابِ هَذَا التَّوَسُّعِ، وَشُرُوطِهِ، إِذَا أُريدَ بِالظَّرْفِ أَنْ يُعْرَبَ إِعْرَابَ الْأَسْمَاءِ.

أَمَّا فِي الْحَدِيثِ، فَالْإِشَارَاتُ إِلَيْهِ عَزِيزَةٌ، غَيْرَ أَنَّ بَعْضَهُمْ وَجَّهَ عِنَايَتَهُ إِلَى مَبْدَأِ التَّوَسُّعِ فِي شِبْهِ الْجُمْلَةِ، فَخَصَّ ذَلِكَ بِحَدِيثٍ مُفْتَضِّلٍ، ضَمَّنَ فَصْلًا لَهُ عَنْوَانُهُ: قَدْ يُعْتَفَرُ فِي الشَّيْءِ مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ، وَجَعَلَ هَذَا الْفَصْلَ أَرْبَعَةَ مَبَاحِثَ: بَيَّنَّ فِي الْمَبْحَثِ الْأَوَّلِ، وَالثَّانِي مَقْهُومَ الْاِغْتِفَارِ، وَالتَّوَسُّعِ لُغَوِيًّا، وَمَقْهُومَهُمَا لَدَى النُّحَاةِ، وَخَصَّ الثَّلَاثَ فِي مَبْدَأَيْنِ مَبْنِيَّيْنِ عَلَى الْاِتِّسَاعِ، إِحْدَاهُمَا فِي شِبْهِ الْجُمْلَةِ، وَسَاقَ هَاهُنَا مُتَعَجَّلًا، مَثَلًا مِنْ كُتُبِ النُّحَوِيِّينَ، وَنَمَازِجَ مِنَ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ، عَلَى هَذَا الْمَبْدَأِ مِنْ دُونِ شَرْحٍ، أَوْ تَوْضِيحٍ، أَوْ تَفْصِيلٍ، أَوْ مَقَارَنَةٍ؛ وَالْمَبْدَأُ الْآخَرُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْاِتِّسَاعِ فِي الْأَمْثَالِ الْعَرَبِيَّةِ: وَخَصَّ الْمَبْحَثَ الرَّابِعَ، الَّذِي سَمَّاهُ: مَوْقِفُ عِلْمِ اللُّغَةِ الْحَدِيثِ مِنَ الْاِتِّسَاعِ، خَصَّهُ لِلْحَدِيثِ عَنْ تَنَاجٍ فَصْلِهِ مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى مَوْقِفِ عِلْمِ اللُّغَةِ الْحَدِيثِ مِنْ هَذَا الْمَبْدَأِ. وَالْغَرِيبُ أَنَّ الْبَاحِثَ ذَكَرَ أُمُورًا ثَلَاثَةً تَتَّصِلُ بِعِلْمِ اللُّغَةِ الْحَدِيثِ، فِي هَذَا السِّبَاقِ، وَهِيَ كَثْرَةُ اسْتِعْمَالِ، وَعَدَمُ تَخْطِئَةِ النُّحَاةِ لِلْعَرَبِ، وَتَعَدُّدُ الْوُضُفَةِ النَّحْوِيَّةِ لِلْمُكُونِ الْوَاحِدِ. وَهِيَ كَمَا تَرَى كُلُّهَا تَنَبَّهَ إِلَيْهَا أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ، وَكَانُوا سَبَاقِينَ إِلَى الْأَخْذِ بِهَا، وَتَفْسِيرِ مَا أَشْكَلَ فِي ضَوْئِهَا.

قُلْتُ قَبْلَ قَلِيلٍ: إِنَّ الْبَاحِثَ الْمُحَدِّثَ قَدْ خَصَّ مَبْحَثَهُ الثَّلَاثَ بِمَبْدَأَيْنِ مَبْنِيَّيْنِ عَلَى الْاِتِّسَاعِ، أَخَذَهُمَا، وَهُوَ الَّذِي يَخْدُمُنَا، الْاِتِّسَاعُ فِي شِبْهِ الْجُمْلَةِ، وَإِنَّهُ سَاقَ هَاهُنَا مُتَعَجَّلًا مَثَلًا مِنْ كُتُبِ النُّحَوِيِّينَ، وَسَاقَ بَعْضًا مِنَ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ عَلَى هَذَا الْمَبْدَأِ، تَمَثَّلَ مَسْأَلَتَيْنِ فَقَطْ: الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَقْدِيمُ الظَّرْفِ، أَوْ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، خَبْرًا فِي بَابٍ إِنْ، وَالْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: عَمَلٌ مَا بَعْدَ النَّصِّ فِي الظَّرْفِ، وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ. وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ مَحْدُودِيَّةِ مَا تَعَلَّقَ بِالنَّصِّ الْقُرْآنِيِّ لَدَى الْبَاحِثِ، ضَمَّنَ مَبْدَأَ الْاِتِّسَاعِ، فَالْبَاحِثُ أَوْرَدَ مَا أَوْرَدَ بِلَا شَرْحٍ، أَوْ تَوْضِيحٍ، أَوْ تَفْصِيلٍ، أَوْ مَقَارَنَةٍ بِذِكْرِ الْأَقْوَالِ الْآخَرَى فِي النَّصِّ مُوضِعِ الْاسْتِشْهَادِ.

وَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا وَصَفْتُ، وَأَنْ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ أَفْرَدَ النَّصَّ الْقُرْآنِيَّ بِدِرَاسَةٍ تَتَّصِلُ بِبَيَانِ الْعَامِلِ فِي الظَّرْفِ فِي ضَوْءِ مَبْدَأٍ: يُعْتَفَرُ فِي الظَّرْفِ، وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي غَيْرِهِمَا، جَاءَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ، مُؤَمَّلَةً بِقَاشِ جُمْلَةٍ دَالَّةٍ مِنَ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ، أَجَلَ الْوُصُولِ إِلَى بَيَانِ لُطْفِ التَّرْكِيبِ، وَنَظْمِهِ، فِي الْجُمْلَةِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَأَنَّ هَذَا اللَّطْفَ مَا كَانَ لِيَكُونَ لَوْ أَنَّ الظَّرْفَ، أَوْ أَخَاهُ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ وَضِعَا مَوْضِعًا آخَرَ. وَسَتَرَى عِنْدَمَا تَقِفُ عَلَى أَقْوَالِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَعُلَمَائِهَا، وَهُمْ يُفْتِشُونَ عَنْ تَوْجِيهِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَمَعْنَاهُ: سَتَرَى، وَتَعْلَمُ شَيْئًا دَالًّا عَلَى إِعْجَازِ الْقُرْآنِ، وَبَيَانِهِ.

وَمَهْمَا يَكُنِ الْأَمْرُ، فَهَذِهِ الدِّرَاسَةُ تَتَّصِلُ بِبَيَانِ الْعَامِلِ فِي الظَّرْفِ فِي النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ فَقَطْ، وَتَسْعَى إِلَى الْإِنْبَاءِ عَنْ بَيَانِ آثَارِ التَّوَسُّعِ فِي الظَّرْفِ، وَأَنَّهُ يُعْتَفَرُ فِيهِ مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ، فِي نِظَامِ الْجُمْلَةِ، فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، إِذَا بَدَأَ ظَاهِرُ هَذَا الْبِطْطَامِ أَنَّهُ خَرَجَ، بِوُقُوعِ الظَّرْفِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، عَلَى أَصُولِ النُّحَاةِ، وَقِيَاسِهِمْ عَلَى الْوَاسِعِ الْكَثِيرِ.

وَلَمَّا كَانَ مَقْصِدُ الدِّرَاسَةِ مَحْدُودًا بِبَيَانِ الْعَامِلِ فِي الظَّرْفِ، وَأَنَّ الظَّرْفَ يَدْخُلُ فِي كُلِّ بَابٍ مِنَ الْأَبْوَابِ النَّحْوِيَّةِ؛ لِيَكُونَ مَعْنَاهُ رَاجِعًا إِلَى مَعْنَى الْفِعْلِ، وَدَلَالَتِهِ، فَفِيهِ مَعْنَى الْحَدِيثِ، مَكَانٌ وَوُقُوعِهِ، أَوْ زَمَانٌ ذَلِكَ؛ لَمْ أَشَأْ أَنْ أَسْوَقَ مَسَائِلَ الدِّرَاسَةِ وَفَقَّ الْأَبْوَابِ النَّحْوِيَّةِ، فَذَلِكَ مُرْبِكٌ، مُخَوِّجٌ إِلَى تَكَرُّارِ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ مَرَّاتٍ. فَعَمَدْتُ إِلَى ضِمِّ الْمُتَشَابِهِ، وَلَوْ بَوَاجِهُ، بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، فَوَضَعْتُ عَنْوَانَاتٍ لِرُؤُوسِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ، مُبَيِّنًا، مَا أَحْتَاجَ الْأَمْرُ، أَصْلَ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ، مُعَيَّنًا مَوْضِعَ الْإِشْكَالِ فِي النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ، ذَاكِرًا مَا تَحَصَّلَ لَدَيَّ مِنْ تَخْرِيجَاتٍ، وَأَوْجُهُ لِحَلِّ هَذَا الْإِشْكَالِ، وَلِبَيَانِ قِيَمَةِ مَبْدَأِ الْاِغْتِفَارِ، أَوْ التَّوَسُّعِ، ضَمَّنَ هَذِهِ الْأَوْجُهُ: غَيْرَ حَرِيصٍ، فِي الْأَعْمِ الْأَغْلَبِ، عَلَى رَدِّ كُلِّ وَجْهِ إِلَى صَاحِبِهِ لِاضْطِرَابِ النَّقْلَةِ فِي هَذَا الْأَمْرِ، إِلَّا مَا كَانَ عِنْدِي يَقِينًا، مُوْتَقًا هَذِهِ الْأَوْجُهُ مَرَّةً تَوْثِيقًا مُجْمَلًا، وَأُخْرَى كُلِّ رَأْيٍ، بَادِيًا

يذكر ما اتصل منها بمغنى الدراسة، وقصدها، عمادي في ذلك كله كُتب التفسير، وبخاصة ما اعتنى منها باللغة، والإعراب، وغيرها مما نفع الدراسة، مما لا غنى عنه.

والمسائل التي تشكّلت منها الدراسة، وكوّنت مجموعاً دالاً على آثار مبدأ الاعتقاد، أو التوسّع، هي:

أولاً: الفصل بالظرف: الفصل بالظرف بين إن واسمها، وبين اسمها وخبرها المقرون باللام، وبين المبتدأ، أو ما أصله مبتدأ، وبين الخبر المجزور بحرف جرّ، المحلى بـ"أل" الموصولة، والفصل بالظرف بين لولا وجوابها.

ثانياً: تقدّم الظرف على معموله، المسبوق بما له صدر الكلام؛ همزة الاستفهام، ولام القسم، والتفني، والفاء، وإلا الاستثنائية.

ثالثاً: تقديم معمول خبر ليس عليها.

رابعاً: عمل المصدر مخدوفاً، أو مؤكداً لعامله، أو موصوفاً قبل العمل، أو مقدّماً عليه معموله، أو مفصّلاً عن معموله بالأجنبي.

خامساً: عمل الصيغة المشبهة موصوفاً.

سادساً: حذف الظرف، وبقاء عامله.

وهذا أيضاً حاشا، بعون الله، ومثبه:

أولاً: الفصل بالظرف:

يتصل بهذا المعنى الآتي: الفصل بالظرف بين إن واسمها، وبين اسمها وخبرها المقرون باللام، وبين المبتدأ، أو ما أصله مبتدأ، وبين الخبر المجزور بحرف جرّ، المحلى بـ"أل" الموصولة، وهذه الفصول بعضها مرتبطة ببعض. ويتصل بالفصل أيضاً، الفصل بالظرف بين لولا وجوابها. فكما ترى: نصوص هذه المباحثات يتجاذبها ثلاثة أمور: الأول باب إن وحده، والثاني باب إن، وباب صلة "أل"، والثالث لولا وجوابها.

ثم متلازمات، في تركيب الجملة العربية، يُباح الفصل بينها مطلقاً، أو يمتنع مطلقاً، أو هي موضع نزاع بين النحويين (ينظر: الجبالى، (١٩٩٩)، إلا أن يكون الفاصل ظرفاً، فيسوّى ذلك بناءً على مبدأ: يُغتفر في الظرف ما لا يُغتفر في غيره. وهذه المباحثات تسوق جملة من النصوص القرآنية. وقع الفصل بالظرف فيها بين متلازمين، وكان ذلك مشكلاً عند النحاة، متصلاً ببيان العامل في هذا الظرف.

فالأصل في تركيب جملة "إن": إن، واسمها، وخبرها، غير أن هذا الأصل قد يخلط. وما نفصّد بحثه هاهنا، ما اتصل بمقصد مبدأ: يُغتفر في الظرف، والجار والمجزور ما لا يُغتفر في غيرهما.

فقد أجاز النحويون، إذا تأخر اسم إن عنها وجوباً، أن يقع الفصل بينهما، وبينه بالظرف، والجار والمجزور، بناءً على مبدأ: يُغتفر في الظرف ما لا يُغتفر في غيره. ويُمكن هذا الفصل عدداً وافر من أي الذكر الحكيم، كقوله تعالى: {أَنْ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا} [الكهف: ٢]، وقوله تعالى: {إِنْ لَدَيْنَا نَكَالٌ وَجِجِيمًا} [المزمل: ١٢]، وقوله تعالى: {إِنْ لِلْمُتَّقِينَ مَقَارًا} [النبا: ٣١]، ونحو ذلك. وإنما أجاز النحويون الفصل بين "إن"، واسمها بالظرف: "لِقُوَّةِ شَبِّهِ إِنْ بِالْفِعْلِ" (البغدادى، (بلا تاريخ))، ولأن العرب تتسع في الظروف، وتجزئ فيها ما لا تجزئ في غيرها، من قبل أن جميع الأفعال لا تخلو منها، فهي موجودة في الكلام، وإن لم تذكر؛ لأنه لا يصح وقوع فعل إلا في زمان، أو مكان، فلما كان معناها موجوداً في الكلام، أجازوا تقديمها، والفصل بها بين إن، واسمها (المجاشعي، (١٩٨٥)).

وكذا إذا دخلت اللام المخلقة؛ لأم الابتداء، على اسم إن، أجزت هذه اللام (قيل: الأصل أن تكون هذه اللام بعد إن، وقبل: الأصل أن تكون قبل إن؛ لأنها لو قدرت بعد إن لزم الفصل بين إن، ومعمولها بحرف له الصدر. ينظر: المرادي، (١٩٨٣))، وفصل بينهما، وبين اسم إن بالظرف، للتوسّع فيه، كقوله تعالى: {إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ لِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ} [البقرة: ٢٤٨]، وقوله تعالى: {إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ} [الأنعام: ٩٩]، وما ذلك إلا لئلا يجتمع حرفان، متفقاً المعنى، وهو التأكيد (السلسلي، (١٩٨٦)).

والعامل في الظرف، في الموضعين، أغني بوجود لام الابتداء في اسم إن، أو بعدمها فيه؛ غير مشكّل: أغني أن العامل فيه الاستفراغ المقدّر خبراً لـ"إن".

وكذلك اغتفر الفصل بين لام الابتداء، وخبر إن بالظرف خاصة، كقوله تعالى: {لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ} [الحجر: ٧٢]، ووجه جواز أن الظرف كثر في الكلام، فالتسع فيه ما لا يتسع في غيره (البغدادى، (بلا تاريخ))، ويكون عامل الظرف خبر إن، وهو {يَعْمَهُونَ}.

ولكن ثم إشكال في تعيين عامل الظرف، إذا فصل هذا الظرف بين المبتدأ، أو ما أصله مبتدأ، وبين الخبر الموصول بـ"أل"، المجزور بحرف جرّ، نحو: إني لزيد لمن المكرمين. فما العامل في: لزيد؟ والإشكال في تعيين عامل الظرف، في مثل هذا التركيب، هو هو قبل دخول إن، كما لو قلت: أنا لزيد من المكرمين، أو دخول غير إن من نواسخ المبتدأ والخبر، كما لو قلت: كنت لزيد من المكرمين.

وَالْحُكْمُ النَّحْوِيُّ فِي الْجَمِيعِ وَاحِدٌ، مِنْ حَيْثُ التَّوْجِيه؛ لَذَا سَأَنَاقِشُهَا مَعًا دَفْعَةً وَاحِدَةً، كَمَا أَنَّ أَفْرَادَ هَذِهِ الْمُبَاحَثَةِ يَتَجَادَبُهَا، أَيْضًا، بَابُ "أَل" الْمُوصُولَةِ، وَجَوَازُ تَقْدِيمِ مَا فِي حَيْزٍ صَلَّتْهَا عَلَيْهَا، إِنْ جُعِلَتْ "أَل" مُوصُولَةً، وَصَلَّتْهَا هِيَ الْعَامِلُ فِي هَذَا الظَّرْفِ. وَهَذَا هُوَ مَكْمَنُ الإِشْكَالِ. وَالآيَاتُ الْمُتَّصِلَةُ بِهَذَا الإِشْكَالِ هِيَ:

**وَأَنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لِمَنْ الصَّالِحِينَ {البقرة: ١٣٠}، و{النحل: ١٢٢}، و{العنكبوت: ١٩٨}.

**وَأِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الصَّالِحِينَ {البقرة: ١٩٨}

**{وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ} {آل عمران: ٨٥}، و{المائدة: ٥}.

**{وَنُكُونُ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ} {المائدة: ١١٣}.

**{إِنِّي لَكُمَا لِمَنِ النَّاصِحِينَ} {الأعراف: ٢١}.

**{كَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ} {يوسف: ٢٠}.

**{وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ} {الأنبياء: ٥٦}.

**{قَالَ إِنِّي لَعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ} {الشعراء: ١٦٨}.

**{ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُخْضَرِينَ} {القصص: ٦١}.

**{وَأَنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ الْأَخْيَارِ} {ص: ٤٧}.

فُلْتُ: الإِشْكَالُ، فِي هَذِهِ الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ، مُتَّصِلٌ بِبَيَانِ عَامِلِ الظَّرْفِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الثَّانِي لَا إِشْكَالَ فِي عَامِلِهِ، فَهُوَ وَاضِحٌ، وَقُلْتُ: إِنَّ سَبَبَ الإِشْكَالِ يُعُودُ إِلَى جَعْلِ "أَل" مُوصُولَةً، وَأَنَّ صَلَّتْهَا هِيَ الْعَامِلُ فِي هَذَا الظَّرْفِ، وَوَجْهُهُ أَنَّ مَا فِي حَيْزِ الصِّلَةِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا. هَذَا هُوَ مَكْمَنُ الإِشْكَالِ. وَعَلَيْهِ لَا بُدَّ، ابْتِدَاءً، مِنَ التَّأْصِيلِ لَوَجْهِ هَذَا الإِشْكَالِ.

وَتُمَثِّلُ هَذِهِ الْآيَاتِ، مَوْضُوعُ التَّقَاشِ، فِي هَذِهِ الْمُبَاحَثَةِ، تَرْكِيبًا لَطِيفًا فِي الْجُمْلَةِ، فِي النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ. فَفِيهِ وَصْفٌ؛ اسْمُ فَاعِلٍ، وَنَحْوُهُ، مُحَلَّى بِ"أَل"، تَقَدَّمَتْ شِبْهُ جُمْلَةٍ؛ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَمَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ "أَل" هَذِهِ بِمَعْنَى الَّذِي، وَأَنَّ شِبْهُ الْجُمْلَةِ مَعْمُولَةٌ لِاسْمِ الْفَاعِلِ هَذَا، مَعَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ، عِنْدَ الْجُمْهُورِ، مِثْلُ هَذَا الْعَمَلِ؛ لِأَنَّ شِبْهُ الْجُمْلَةِ تُعَدُّ جُزْءًا مِنْ صِلَةٍ "أَل"، وَمَا فِي حَيْزِ صَلَّتْهَا لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَهَا، وَقَالَ ابْنُ السَّرَاجِ: "الصِّلَةُ لَا يَجُوزُ أَنْ تُقَدَّمَ عَلَى الْمُوصُولِ؛ لِأَنَّهَا كَبَعْضِهِ، وَذَلِكَ نَحْوُ صِلَةِ الَّذِي، وَأَنَّ ... وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ، إِذَا كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي ... وَلَا يَصْلُحُ أَنْ تُقَدَّمَ شَيْئًا فِي الصِّلَةِ ظَرْفًا كَانَ، أَوْ غَيْرُهُ عَلَى الَّذِي الْبَيْتَةُ" (ابن السَّرَاجِ، (١٩٨٥)). وَلَكِنَّ الْمُسَوِّغِينَ تَمَسُّكُوا بِمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ، بِأَن قَالُوا: إِنَّ الْمُتَقَدِّمَ ظَرْفٌ، وَالظَّرْفُ يُغْتَفَرُ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ.

وَأَوَّلُ مَنْ أَجَازَ أَنْ يَعْمَلَ مَا فِي حَيْزِ الصِّلَةِ فِيهَا قَبْلَهَا أَبُو الْحَسَنِ؛ عَلِيُّ بْنُ حَمْرَةَ الْكِسَائِيُّ (الأنباري، م. (١٩٨٠))، وَتَبِعَ الْكِسَائِيُّ فِي جَوَازِ مِثْلِ هَذَا التَّقْدِيمِ جَمَاعَةٌ، وَطَوَّرُوا كَلَامَهُ، حَتَّى صَارَ مَبْدَأً.

وَفَصَّلَ النُّحَاةُ الْمُتَأَخِّرُونَ فِي تَرْتِيبِ جُمْلَةِ الصِّلَةِ، بِنَاءً عَلَى نَوْعِ الْمُوصُولِ. فَذَكَرُوا أَنَّ الْمُوصُولَ إِذَا كَانَ الَّذِي، وَجَبَ تَقْدِيمُ الْمُوصُولِ، وَتَأْخِيرُ الصِّلَةِ عَنْهُ، كَمَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ شَيْءٍ مِنْ مَعْمُولَاتِ صَلَّتْهَا عَلَيْهِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الْمُوصُولَ، وَالصِّلَةَ كَجُزْءَيْ كَلِمَةٍ، وَلَا يَتَقَدَّمُ بَعْضُ الْكَلِمَةِ عَلَى بَعْضِهَا الْآخِرِ (أَبُو حَيَّانَ، (١٩٨٤)). وَنَقَلَ السَّيُوطِيُّ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ أَجَازُوا ذَلِكَ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْمَعْمُولُ ظَرْفًا (السَّيُوطِيُّ، (١٩٧٩)).

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمُوصُولُ "أَل"، فَذَكَرُوا أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ مَذَاهِبَ: الْأَوَّلُ الْمَنْعُ مُطْلَقًا، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ شَيْءٍ مِنْ مَعْمُولَاتِ صَلَّتْهَا عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْبَصْرِيُّونَ (أَبُو حَيَّانَ، (١٩٨٤)، وَالسَّيُوطِيُّ، (١٩٧٩)). وَالثَّانِي الْجَوَازُ مُطْلَقًا، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ (السَّيُوطِيُّ، (١٩٧٩)). وَالثَّلَاثُ يَتَّصِلُ بِمِثْلِ الْآيَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ؛ يَتَّصِلُ بِمَا جَاءَ ظَاهِرُهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْمُولُ صِلَةٍ "أَل" عَلَيْهِ، وَكَانَ الْمُوصُولُ وَالْمَعْمُولُ ظَرْفَيْنِ: الْمُوصُولُ مَجْرُورٌ بِ"مِنْ" خَاصَّةً، وَالْمَعْمُولُ ظَرْفٌ، أَوْ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ بِحَرْفِ جَرٍّ (قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ فِي (١٩٨٥)): "وَكَانَ هُوَ. أَيِ الْكِسَائِيِّ. وَالْفَرَّاءُ لَا يُجِيزَانِهِ إِلَّا فِي صِفَتَيْنِ فِي: مَنْ وَفِي. يَقُولَانِ: أَنْتَ فِينَا مِنَ الرَّاعِيَيْنِ، وَمَا أَنْتَ فِينَا مِنَ الزَّاهِدِينَ"، كَقَوْلِكَ: إِنِّي لِرَبِّدٍ لِمَنِ الْمُكْرِمِينَ، فِيهِ التَّخْرِيجُ، فِي الْمَشْهُورِ، ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ: الْأَوَّلُ أَنَّ الْعَامِلَ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: أَعْنِي لِرَبِّدٍ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ "أَعْنِي" لَا يَتَعَدَّى بِحَرْفِ جَرٍّ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُبَرِّدِ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ مَحْذُوفٌ، ذَلِكَ عَلَيْهِ الصِّلَةُ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنِّي مُكْرِمٌ لِرَبِّدٍ. وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ الصِّلَةُ نَفْسُهَا، بِنَاءً عَلَى أَنَّ "الظُّرُوفَ، وَالْمَجْرُورَاتِ يُتَوَسَّعُ فِيهَا مَا لَا يُتَوَسَّعُ فِي غَيْرِهَا، مِنَ الْفَضْلَاتِ" (أَبُو حَيَّانَ، (١٩٨٤)).

وَوَفَّقَ التَّنْقِيدُ السَّابِقُ، وَفِي ضَوْءِ مَبْدَأٍ: يُغْتَفَرُ فِي الظَّرْفِ، وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِمَا؛ نَتَاقِشُ الْآيَاتِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا. لَكِنْ لَا بُدَّ مِنَ الْإِنْبَاءِ بِأَنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ أَشْبَاهُ وَنَظَائِرُ، فِي تَسْلُسِلِ نَظْمِهَا، وَفِي حُكْمِهَا، فِي التَّوْجِيهِ النَّحْوِيِّ، فِي جَمِيعِ الْأَرْاءِ الْوَارِدَةِ بَعْدُ، الْبَيْتَةُ الْأَوَّلُ، إِلَّا فِي الرَّأْيِ الْأَخِيرِ السَّابِعِ مِنْهَا، فَهُوَ مُتَّصِلٌ بِآيَةِ الْبَقَرَةِ خَاصَّةً. وَقَدْ قَالَ الْمُبَرِّدُ مُشِيرًا إِلَى وَحْدَةِ الْحُكْمِ: "وَهَذَا ... مُتَّصِلٌ فِي هَذَا الْبَابِ كُلِّهِ، مُطَرِّدٌ عَلَى الْقِيَاسِ" (المُبَرِّدُ، (١٩٩٧)). وَقَالَ الْحَلِّيُّ: "وَجَعَلَ ابْنُ مَالِكٍ ذَلِكَ مُطَرِّدًا فِي مَسْأَلَةِ "أَل" الْمُوصُولَةِ، إِذَا كَانَتْ مَجْرُورَةً بِ"مِنْ" (الْحَلِّيُّ، (١٩٩٤)).

وَمَا كَانَ أَوَّلَ هَذِهِ آيَاتٍ وَرُودًا آيَةُ الْبَقَرَةِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ} [البقرة: ١٣٠]، سَأَكْتَفِي بِمُلَاحَظَةِ الْأَرْاءِ النَّحْوِيَّةِ فِيهَا، وَأُجِيبُ إِلَى غَيْرِهَا فِي مَوَاقِعِهَا، حَيْثُ تُحْدِثُ فِيهَا، مِنْ دُونِ تَفْصِيلٍ: لِأَنَّ حُكْمَ غَيْرِهَا، كَمَا أَشْرُتُ، حُكْمُ هَذِهِ الْآيَةِ. لَقَدْ تَبَيَّنَتْ آرَاءُ أَهْلِ اللَّغَةِ فِي تَعْيِينِ الْعَامِلِ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ: قَوْلُهُ: {فِي الْآخِرَةِ}، فَكَانَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ سَبْعَةُ أَوْجُهٍ (ينظر في هذه الأوجه: العكبري، (بلا تاريخ)، وأبو حيان، (بلا تاريخ)):

الأول: أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ {الصَّالِحِينَ}، وَأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِيهِ مُصَوَّلَةٌ، وَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الصِّلَةِ: بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الظُّرُوفِ، وَشِبْهِهَا، مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهَا إِتْسَاعًا (الحلي، (١٩٩٤))، وَالتَّقْدِيرُ: وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّالِحِينَ فِي الْآخِرَةِ. وَإِلَى هَذَا الرَّأْيِ ذَهَبَ ابْنُ الْحَاجِبِ: لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، بِلَا شُكٍّ. وَلَكِنْ لَدَيْهِ عِلَّةٌ أُخْرَى، غَيْرُ عِلَّةِ الْاِغْتِبَارِ، مُلَحَّصُهَا أَنَّ الَّذِينَ قَرُّوا مِنْ هَذَا الرَّأْيِ قَرُّوا: لِأَنَّ صِلَةَ الْمُصَوَّلِ لَا تَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَ الْمُصَوَّلِ، وَنَحْنُ، وَإِنْ كَانَ مَذْهَبُنَا أَنَّ "أل"، فِي مِثْلِ هَذَا، مُصَوَّلَةٌ، إِلَّا أَنَّهُمَا لَمَّا كَانَتْ صُورَتُهُمَا صُورَةَ الْحَرْفِ، الْمُنَزَّلِ جُزْءًا مِنَ الْكَلِمَةِ، صَارَتْ كَغَيْرِهَا مِنَ الْأَجْزَاءِ، الَّتِي لَا تَمْنَعُ التَّقَدُّمَ (ابن الحاجب، (١٩٨٩)).

الثاني: أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ أَيْضًا {الصَّالِحِينَ}، بِنَاءً عَلَى أَنَّ "أل" لِلتَّغْرِيفِ، لَا مُصَوَّلَةٌ: لِأَنَّكَ تَقُولُ: نِعَمَ الْقَائِمِ، وَلَا تَقُولُ: نِعَمَ اللَّيْ قَامَ. وَهَذَا مَذْهَبُ الْمَازِنِيِّ (النَّحَّاسِ، (١٩٨٨))، وَاخْتَارَهُ الْمُبَرِّدُ (المبرد، (١٩٩٧)).

الثالث: أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ اسْمٌ فَاعِلٍ مَحْذُوفٌ، دَلَّتْ عَلَيْهِ الصِّلَةُ، وَفَسَّرَتْهُ، وَالتَّقْدِيرُ: وَإِنَّهُ لَصَالِحٌ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ. وَوَفَّقَ هَذَا الرَّأْيَ جُوعِلُ: {الصَّالِحِينَ}، الْمَذْكُورُ تَفْسِيرًا لِلْمَحْذُوفِ الْعَامِلِ فِي {فِي الْآخِرَةِ}. وَأَخَذَ بِهَذَا الرَّأْيِ الْمُبَرِّدُ (المبرد، (١٩٩٧)). وَابْنُ السَّرَّاجِ الَّذِي نَقَلَهُ أَيْضًا عَنِ الْكِسَائِيِّ، وَالْفَرَّاءِ (ابن السَّرَّاجِ، (١٩٨٥))، وَنَقَلَهُ النَّحَّاسُ عَنْ هِشَامِ بْنِ مُعَاوِيَةَ (النَّحَّاسِ، (١٩٨٨)).

الرابع: أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ مَحْذُوفٌ، دَلَّتْ عَلَيْهِ الصِّلَةُ، قَدَرَهُ النَّحَّاسُ بِمَصْدَرٍ، وَالتَّقْدِيرُ: صَالِحُهُ فِي الْآخِرَةِ (النَّحَّاسِ، (١٩٨٨)).

الخامس: أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ مَا تَعَلَّقَ بِهِ {لَمِنَ الصَّالِحِينَ}، أَيْ الْكُونُ الْعَامُّ، فَ {لَمِنَ الصَّالِحِينَ} وَاقِعٌ خَبَرًا، مُتَعَلِّقًا بِمَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنِّي حَاصِلٌ مِنَ الصَّالِحِينَ فِي الْآخِرَةِ.

السادس: أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ مَحْذُوفٌ، عَلَى إِضْمَارٍ أَغْنَى، فَهُوَ لِلتَّبْيِينِ، كَمَا بَيَّنْتُ (لَكَ) سَقِيًا، فِي قَوْلِكَ: سَقِيًا لَكَ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَغْنَى فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ، أَوْ: إِزَادَتِي فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ (أبو حيان، (بلا تاريخ)). فَكَأَنَّهُ عِنْدَ أَصْحَابِ هَذَا الرَّأْيِ جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ (ابن الحاجب، (١٩٨٩)). وَهَذَا الرَّأْيُ لِلْمُبَرِّدِ (المبرد، (١٩٩٧)).

السابع: أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ، فِي آيَةِ الْبَقَرَةِ: {وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ} [البقرة: ١٣٠] وَفَقَ رَأْيَ الْحُسَيْنِ بْنِ الْفَضْلِ، هُوَ {اصْطَفَيْنَاهُ} [البقرة: ١٣٠]، وَأَنَّ فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمًا، وَتَأْخِيرًا، وَمَجَازًا: وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا، وَفِي الْآخِرَةِ. وَقَدْ رَدَّ الْحَلِيُّ هَذَا الْوَجْهَ السَّابِعَ، وَقَالَ: "وَهَذَا يَنْبَغِي أَلَّا يَجُوزَ مِثْلُهُ فِي الْقُرْآنِ: لِنُبُوِّ السَّمْعِ عَنْهُ" (الحلي، (١٩٩٤)). وَلَا أَذْرِي مَا وَجْهَ نُبُوِّ السَّمْعِ عَنْهُ؟ وَقَدْ حُمِلَتْ آيَاتٌ كَثِيرَةٌ هَذَا الْمَحْمَلِ، وَقَدِرَ أَنَّ فِي نَظْمِهَا تَقْدِيمًا، وَتَأْخِيرًا (ينظر: الفراهيدي، (١٩٨٦)، وأبو عبيدة، (بلا تاريخ)، والفراء، (١٩٨٠)، والأنباري، (١٩٨٠)، والعكبري، (بلا تاريخ)). وَأَرَى أَنَّ هَذَا الرَّأْيَ، وَالرَّأْيَ الْأَوَّلَ، أَغْنَى: أَنَّ الْعَامِلَ فِي قَوْلِهِ: {فِي الْآخِرَةِ} هُوَ {الصَّالِحِينَ}، وَأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِيهِ مُصَوَّلَةٌ، وَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الصِّلَةِ: بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الظُّرُوفِ، وَشِبْهِهَا، مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهَا إِتْسَاعًا: رَأْيَانِ لِنَيْسَا بَعِيدَيْنِ، فَالْمَعْنَى عَلَيْهِمَا، بِلَا شُكٍّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا النُّصُوصُ الْقُرْآنِيَّةُ، الَّتِي تُشَبِّهُ الْآيَةَ السَّابِقَةَ فِي التَّوْجِيهِ، وَالْحُكْمِ النَّحْوِيِّ، فِي الْغَالِبِ: فَكَمَا أَشْرُتُ، سَأَكْتَفِي بِالْإِحَالَةِ إِلَيْهَا، فِي مَوَاقِعِهَا، حَيْثُ تُحْدِثُ عَنْهَا، فِي ضَوْءِ مَبْدَأٍ: يُغْتَفَرُ فِي الظُّرُوفِ، وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهَا. وَهَذِهِ هِيَ الْآيَاتُ:

**{وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ} [البقرة: ١٩٨] (الحلي، (١٩٩٤)).

**{وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَامِسِينَ} [آل عمران: ٨٥] (العكبري، (بلا تاريخ))، وَ[المائدة: ٥] (الحلي، (١٩٩٤)).

**{وَنُكُونُ عَلَيْنَا مِنَ الشَّاهِدِينَ} [المائدة: ١١٣] (المبرد، (١٩٩٧)).

**{إِنِّي لَكُمْ لَمِنَ النَّاصِحِينَ} [الأعراف: ٢١] (العكبري، (بلا تاريخ)).

**{كَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ} [يوسف: ٢٠] (ابن السَّرَّاجِ، (١٩٨٥)).

**{وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ} [الأنبياء: ٥٦] (المبرد، (١٩٩٧)).

**{قَالَ إِنِّي لَعَمْرِي لَمِنَ الضَّالِّينَ} [الشعراء: ١٦٨] (أبو حيان، (١٩٨٤)).

**{ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ} [القصص: ٦١] (صافي، (١٤١٨هـ)).

**{وَأَنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ الْأَخْيَارِ} [ص: ٤٧] (الالوسي، (١٤١٥هـ)).

وَمِثْلُ الْآيَاتِ السَّابِقَةِ، مِمَّا تَقَدَّمَ مَعْمُولُ صِلَةِ "أل" عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ يُخَالِفُهُ فِي أَنَّ الْمُصَوَّلَ غَيْرُ مَجْرُورٍ بِ"من"، قَوْلُهُ تَعَالَى: {قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمْ وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ} [القصص: ٣٥].

المشكل في هذه الآية تعيين العامل في {بآياتنا}، فقد ذكر أن فيه سبعة أوجه (ينظر: (الرمخشري، (١٩٧٢)، والحلي، (١٩٩٤)):

الأول: العامل فيه {الغالبون}، على أن "أل" موصولة، واغترف ذلك؛ لكون المفعول شبه جملة، فيُغترَفُ في الجار والمجرور ما لا يُغترَفُ في غيره.

الثاني: العامل فيه {الغالبون}، على أن "أل" ليست موصولة.

الثالث: العامل فيه لا {يصلون}، والتقدير: تمتنعون منهم بآياتنا.

الرابع: العامل فيه فعل محذوف هو اذهبنا، والتقدير: اذهبنا بآياتنا.

الخامس: العامل فيه فعل محذوف على البيان، والتقدير: أغني بآيتنا.

السادس: العامل فيه الفعل نَجْعَلُ، من قوله: {ونجعل لكم سلطاناً}، والتقدير: نُسَلِّطُكُمْ بآياتنا.

السابع: أنه قسم، وجوابه متقدم عليه، وهو {فلا يصلون}، ورد هذا الوجه بأن جواب القسم لا تدخله الفاء.

وفي اعتقادي أن الرأي الأول أقرها، وإن كانت "أل" في {الغالبون}، موصولة؛ لأن المعنى على ذلك، ولكثرة تقدم الظرف عليها، لا تساعدهم فيه.

الفصل بين لولا وجوابها:

ومما له وشيجة بالسابق، من جهة الفصل بالظرف، الفصل بين لولا، وجوابها، وذلك قوله تعالى: {ولولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا سبحانك} [النور: ١٦].

فهذه الآية تمثل قضية، ليست مشككة، عند جمهور النحويين، وأن من افتعل فيها الإشكال هو الرمخشري. وسفها لتعلق مقصد هذه الدراسة بها. حينما تسأل عن علة فصل {لولا} عن جوابها {قلتم}، فأجاب "قلت: للظروف شأن، وهو تزلها من الأشياء منزلة نفسها لوقوعها فيها، وأنها لا تنفك عنها، فلذلك يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها"، ثم أنبأ الرمخشري بعد ذلك بفائدة هذا الفصل، وهي تخصيص التخصيص بأول وقت سماعهم بالإفك، فقال: "الفائدة فيه بيان أنه كان الواجب عليهم أن يتفادوا أول ما سمعوا بالإفك المتكلم به، فلما كان ذكر الوقت أهم، وجب التقديم" (الرمخشري، (١٩٧٢)).

وكلام الرمخشري فيه أمران، يحتاجان بياناً؛ أما الأول، فتقيد الفصل بين لولا وجوابها بالظرف، وأما الثاني، فتبيان مقصده من قوله: "للظروف شأن، وهو تزلها من الأشياء منزلة نفسها لوقوعها فيها، وأنها لا تنفك عنها، فلذلك يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها".

أما ما يتصل بالأمر الأول، فواضح أن الفصل، عند الرمخشري، بين لولا وجوابها لا يقع إلا أن يكون الفاصل ظرفاً فقط، كما في الآية، والدليل على أنه مقيّد عنده بالظرف قوله: "فلذلك يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها"، غير أن أبا حيان اعترضه فيما قيد، فذكر أن ما ذكره "من أدوات التخصيص يؤهم أن ذلك مختص بالظرف، وليس كذلك، بل يجوز تقديم المفعول به على الفعل، فتقول: لولا زيدا ضربت، وهما عمراً قتلت" (أبو حيان، (بلا تاريخ)).

وأما ما يتصل بالأمر الثاني، فالرمخشري يريد أن الظرف {إذ} وضع موضع الفعل، الواجب أن يلي {لولا}؛ لاختصاص أدوات التخصيص بالفعل، والذي سوغ مثل هذا الوضع أن الظرف نازل منزلة الفعل؛ لكونهما متلازمين، لا ينفك أحدهما من الآخر، ويدل أحدهما على صاحبه؛ لذلك أسع فيه؛ لأنه يتسع في الظرف ما لا يتسع في غيره.

ثانياً: تقدم الظرف على معموله المسبوق بما له صدر الكلام:

سبق قبل قليل الإلتفات إلى بعض ما اتصل بمعنى هذه المباحة، وذلك ببيان أن "أل" الموصولة لا يتقدم ما في حيز صلها عليها، إلا أن يكون ظرفاً؛ لا تساعدهم فيه. والاتي يزيد هذا المعنى وضوحاً بالكشف عن جملة من نصوص القرآن الكريم، بدا ظهورها أنه قد فُهم فيها الظرف معمولاً لما بعد ما له صدر الكلام. وأفراد هذه المباحة: همزة الاستفهام، ولام القسم، والنفى، والفاء، وإلا الاستثنائية.

وقبل البدء بذكر ما اتصل بأفراد هذه المباحة من نصوص القرآن الكريم، أمهد، وأشير إلى أن ابن السراج، في باب التقديم والتأخير، عيّن بعضاً من الحروف التي لها صدور الكلام، ولا يجوز أن تقدم ما بعدها على ما قبلها، وسعى من تلك الحروف ألف الاستفهام، وما أتي للنفي، ولأم الابتداء، ولا النافية للجنس، وإن الشرطية (ابن السراج، (١٩٨٥))؛ وأشير أيضاً إلى أن ابن الحاجب في (أملية)، أملى عن صدارة الحروف، وسر امتناع أن يتقدم شيء مما في حيزها عليها، حين قال مملياً: "كل ما كان موضوعه من

الحُرُوفِ عَلَى الدَّلَالَةِ عَلَى قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِ الْكَلَامِ، فَلَا يَتَقَدَّمُ شَيْءٌ مِمَّا فِي حَيْزِهِ عَلَيْهِ، كَالِاسْتِفْهَامِ، وَالشَّرْطِ، وَالنِّدَاءِ، وَأَشْبَاهِهَا. وَسُرُّ ذَلِكَ قَصْدُهُمْ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى الْقِسْمِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْحَرْفُ؛ لِيَصْرِفَ السَّامِعُ فِهُمَّةً، وَيَتَوَقَّرَ خَاطِرُهُ عَلَى مَقَاصِدِ مَعَانِي مَا يَسْمَعُهُ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِتَقْدِيمِ ذَلِكَ الْحَرْفِ، وَلَوْ آخَرُهُ، لَكَانَ مُنْقَسِمَ الْخَاطِرِ فِي مَعَانِي ذَلِكَ الْكَلَامِ الْمَخْصُوصِ، وَفِي التَّرْدِيدِ بَيْنَ أَقْسَامِهِ، فَيَخْتَلُّ عَلَيْهِ التَّفْهِيمُ، لِاخْتِلَافِ الْمَعَانِي، بِاخْتِلَافِ الْأَقْسَامِ، فَكَانَ التَّقْدِيمُ لِهَذَا الْغَرَضِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ شَيْءٌ مِمَّا فِي حَيْزٍ (إِنْ) عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْإِنْتِبَاهِ، وَلَا لَامَ الْإِنْتِبَاهِ، وَلَا حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ، وَلَا حَرْفِ الشَّرْطِ" (ابن الحاجب، (١٩٨٩)).

وَبِنَاءً عَلَى مَا أَجَلَّ قَبْلَ، فَإِنَّ مِمَّا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ، وَالِاسْتِفْهَامُ مَعْنَى مِنْ مَعَانِي الْكَلَامِ، وَضَعَتِ الْعَرَبُ لَهُ أَحْرُفًا لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ؛ لِذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ شَيْءٌ مِمَّا فِيهِ عَلَيْهِ؛ لِئَلَّا يَنْصَرِفَ فِهُمُ السَّامِعِ إِلَى مَعْنَى آخَرَ غَيْرِهِ، لَوْ وَقَعَ التَّقْدِيمُ. غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْأَصْلَ بَدَأَ قَدْ حُوْلِفَ، حِينَ جَاءَ الظَّرْفُ مُقَدِّمًا عَلَى حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ، فِي جُمْلَةٍ مِنَ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَةِ الْكَرِيمَةِ، فَكَانَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ مُشْكِلَةً، بِالنَّظَرِ إِلَى هَذَا الْأَصْلِ.

وَمِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنَا قُلْنَا إِلَى الْأَرْضِ} [التوبة: ٣٨]. فَالَّذِي يَتَّصِلُ بِمَقْصِدِ هَذِهِ الْمُبَاحَثَةِ، وَفَقَّ مَقْصِدِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ عَامَّةً، فِي هَذِهِ الْآيَةِ، تَعْيِينُ عَامِلِ الظَّرْفِ {إِذَا}، وَفَقَّ قِرَاءَةً مِنْ قَرَأَ: أَنَا قُلْنَا، بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ عَلَى أَنَّهَا لِلِاسْتِفْهَامِ الْإِنْكَارِيِّ التَّوْبِيخِيِّ، وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ سَقَطَتْ فِي الدُّرَجِ.

أَمَّا وَفَقَّ قِرَاءَةً: {أَنَا قُلْنَا}، وَأَنَّ أَصْلَهُ تَنَاقُلْتُمْ، وَبِهِ قَرَأَ الْأَعْمَشُ، فَادْعَمَتِ النَّاءُ فِي النَّاءِ، وَاجْتَلَبَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِلتَّوَصُّلِ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّائِكِينَ، فَلَا شَيْءَ يَتَعَلَّقُ بِتَوْجِيهِ عَامِلِ {إِذَا}، وَفَقَّ مَقْصِدِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، وَعَامِلُهُ: {إِنَّمَا} {أَنَا قُلْنَا}، وَالتَّقْدِيرُ: مَا لَكُمْ مَتَنَاقِلِينَ وَفَتَ الْقَوْلِ، وَإِنَّمَا الْإِسْتِفْرَازُ الْمُقَدَّرُ فِي {لَكُمْ}، الَّذِي هُوَ خَبَرٌ {مَا}، وَإِنَّمَا مَعْنَى الْفِعْلِ الْمَذْلُولِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، وَالْمَعْنَى: أَيُّ شَيْءٍ حَاصِلٍ، أَوْ حَصَلَ لَكُمْ، أَوْ مَا تَصْنَعُونَ حِينَ قِيلَ لَكُمْ: انْفِرُوا.

وَأَمَّا وَفَقَّ الْقِرَاءَةَ الْآخَرَى، هَمْزَةُ اسْتِفْهَامِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ {أَنَا قُلْنَا} عَامِلًا فِي {إِذَا}، وَفَقَّ بَيَانُ ابْنِ الْحَاجِبِ، فِي صَدْرِ هَذِهِ الْمُبَاحَثَةِ؛ لِأَنَّ لِلِاسْتِفْهَامِ صَدْرَ الْكَلَامِ، فَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ (الحلي، (١٩٩٤))، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمَعْمُولَ ظَرْفًا، وَيُغْتَفَرُ فِي الظَّرْفِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ، فَوَفَّقَ هَذِهِ الْمَبْدَأُ تَصِيحُ الْمَسْأَلَةِ (الالوسي، (١٤١٥هـ)).

وَمِثْلُ السَّابِقِ الْقَوْلُ فِي عَامِلِ الظَّرْفِ {أَيُّهَا} مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَيُّذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاءُهَا أَنَبْنَا لَمُخْرَجُونَ} [النمل: ٦٧]، فَقِيلَ: عَامِلُهُ {لَمُخْرَجُونَ}، وَإِنْ كَانَ مُصَدَّرًا بِثَلَاثَةِ مَوَاقِعَ تَمْنَعُهُ الْعَمَلُ: أَعْنِي الْاسْتِفْهَامَ بِالْهَمْزَةِ، وَإِنَّ، وَاللَّامَ، وَكُلُّهَا لَهَا الصَّدَارَةُ، وَلَكِنْ سَوَّغَ إِعْمَالُهُ عَلَى مَبْدَأٍ: يُغْتَفَرُ فِي الظَّرْفِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ (الالوسي، (١٤١٥هـ)). وَقِيلَ: عَامِلُهُ فِعْلٌ مَحذُوفٌ، دَلَّ عَلَيْهِ مُخْرَجُونَ، وَالْمَعْنَى: أَنْخَرُجُ إِذَا كُنَّا تُرَابًا (الحلي، (١٩٩٤)).

وَمِمَّا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، مِمَّا يَقَعُ ضِمْنُ مَقْصِدِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، لَامُ الْقَسَمِ، وَتَحْرِيرُ الْقَوْلِ هَاهُنَا يُبَيِّنُ أَنَّ النَّحْوِيِّينَ مُخْتَلِفُونَ فِي تَقْدِيمِ مَعْمُولٍ مَا بَعْدَ لَامِ الْقَسَمِ عَلَيْهَا. فَجُمُحُورُ الْبَصَرِيِّينَ يَمْنَعُ ذَلِكَ مُطْلَقًا، حَتَّى لَوْ كَانَ الْمَعْمُولُ ظَرْفًا، أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا، وَمَذْهَبُ بَعْضِهِمْ، مِنْهُمْ الْقَرَاءَةُ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ، جَوَازُ تَقْدِيمِ مَا فِي حَيْزِ هَذِهِ اللَّامِ عَلَيْهَا (الحلي، (١٩٩٤)).

وَيَتَعَلَّقُ بِهَذَا التَّقْيِيدِ آيَتَانِ: الْأُولَى قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ} [آل عمران: ٨١]، وَالثَّانِيَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ} [المؤمنون: ٤٠].

أَمَّا الْآيَةُ الْأُولَى، قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ}، فَفِيهَا مَسْأَلَتَانِ: الْأُولَى تَتَّصِلُ بِتَعْيِينِ الْعَامِلِ فِي الظَّرْفِ {وَإِذْ}، لِكَيْهَا تَخْرُجَ مِنْ مَقْصِدِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، وَالْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ تَتَّصِلُ بِتَعْيِينِ الْعَامِلِ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، وَفَقَّ قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ (ينظر: القيسي، (١٩٨١)): {لِمَا آتَيْنَاكُمْ}، بِكَسْرِ اللَّامِ، عَلَى أَنَّهَا جَارَةٌ تَعْلِيلِيَّةٌ، وَأَنَّ مَا مُصَدَّرَتُهُ (وَإِذَا) كَانَتْ "مَا" مُوصُولَةً، أَوْ مُوصُوفَةً، تَعَلَّقَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ بِ"أَخَذَ"، أَوْ بِالْمِيثَاقِ. ينظر: العكبري، (بلا تاريخ))، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُعْلَقَانِ بِ {لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ}، وَالتَّقْدِيرُ: لِأَجْلِ إِيْتَانِي إِيَّاكُمْ بَعْضَ الْكِتَابِ، ثُمَّ مَجِيءُ رَسُولٍ مُصَدِّقٍ لَهُ، أَخَذَ اللَّهُ الْمِيثَاقَ، لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ، وَلِتَنْصُرُنَّهُ. وَوَجْهٌ هَذَا الْإِشْكَالِ أَنَّ مَا بَعْدَ لَامِ الْقَسَمِ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهَا. وَكَلَامُ الرَّمْخَشَرِيِّ يُشْعِرُ بِقَبُولِ هَذَا الْإِعْمَالِ (الرَّمْخَشَرِيُّ، (١٩٧٢))، وَمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ؛ فَلِأَنَّ لَامَ الْقَسَمِ لَهَا الصَّدَارَةُ. وَأُجِيبَ عَلَى الْمُعْتَاضِ بِأَنَّ الْمَعْمُولَ جَارٌ وَمَجْرُورٌ، وَيُغْتَفَرُ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ.

وَقِيلَ: الْعَامِلُ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ الْفِعْلُ: أُفْسِمُ، الْمَحذُوفُ (الالوسي، (١٤١٥هـ)). وَقِيلَ: الْعَامِلُ هُوَ {أَخَذَ}، وَالْمَعْنَى: أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ لِأَجْلِ مَا فَضَّلْنَاكُمْ بِهِ مِنْ إِيْتَاءِ الْكِتَابِ، وَالْحِكْمَةِ (القيسي، (١٩٨١))، وَابْنُ الْحَاجِبِ، (١٩٨٩)).

وَلَيْسَ بَعِيدًا عِنْدِي أَنْ يَكُونَ {لَتُؤْمِنُنَّ} هُوَ الْعَامِلُ فِي مَوْضِعِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، لِمَنْ قَرَأَ بِكَسْرِ اللَّامِ مِنْ {لَمَا آتَيْنَاكُمْ}، حَيْثُ كَانَ {لَتُؤْمِنُنَّ} مَطْلُوبًا فِي الْمَعْنَى. وَهُوَ قَوْلُ ثَانٍ لِابْنِ الْحَاجِبِ (ابن الحاجب، (١٩٨٩)).

وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى: {قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ} [المؤمنون: ٤٠]، فَمَحَلُّ الْإِشْكَالِ فِيهَا بَيَانُ الْعَامِلِ فِي شَيْئِهِ الْجُمْلَةِ {عَمَّا}، وَفِي بَيَانِهِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ (ينظر: (الحلي، (١٩٩٤)):

الأول: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ {لِيُصْبِحُنَّ}، وَالتَّقْدِيرُ: لِيُصْبِحُنَّ عَنْ زَمَنِ قَلِيلٍ نَادِمِينَ
الثاني: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ {نَادِمِينَ}، وَفِي الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلِ، وَالثَّانِي بَيَانُ أَنَّ هَذَا التَّغْلِيلَ مَمْنُوعٌ مُطْلَقًا، أَوْ جَائِزٌ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَ الْعَمَلَانِ فِي حَيْزٍ لَمْ الْقَسَمِ، الَّتِي لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ، أَوْ أَنَّهُ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ الْمُعْمُولَ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، الَّذِي يُغْتَفَرُ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ.
الثالث: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: {قَالَ رَبِّ انصُرْنِي} [المؤمنون: ٣٩]، وَالْمَعْنَى: عَمَّا قَلِيلٍ تُنصَرُ.
الرابع: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ، وَالْمَعْنَى: يُصْبِحُونَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ.
وَمِمَّا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، مِمَّا هُوَ ضِمْنُ مَعْنَى هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، وَمَقْصِدُهَا، النَّفْيُ. فَيَذْكُرُ النَّحْوِيُّونَ أَنَّ النَّفْيَ مَعْنَى مِنْ مَعَانِي الْكَلَامِ، وَأَنَّ لَهُ أَخْرَفًا تَدُلُّ عَلَيْهِ: لِذَلِكَ يُمْتَنَعُ تَقْدِيمُ شَيْءٍ مِمَّا فِي حَيْزِهِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ فَهْمُ السَّامِعِ إِلَى مَعْنَى آخَرَ غَيْرِ النَّفْيِ، لَوْ وَقَعَ التَّقْدِيمُ.

غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْأَصْلَ خُولِفَ، حِينَ جَاءَ الظَّرْفُ مُقَدِّمًا عَلَى النَّفْيِ، فِي آيَاتٍ قُرْآنِيَّةٍ كَرِيمَةٍ، فَكَانَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ مُشْكِلَةً بِالنَّظَرِ إِلَى هَذَا الْأَصْلِ، فِي تَعْيِينِ الْعَامِلِ فِي هَذَا الظَّرْفِ.

فَمِنْ ذَلِكَ تَعْيِينُ الْعَامِلِ فِي {لَمَّا}، إِنْ عُدَّتْ ظَرْفَ زَمَانٍ، بِمَعْنَى حِينَ (وَقِيلَ: إِنَّهَا حَرْفُ وُجُوبٍ لِيُجُوبَ)، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُمْ مَا كَانَ يُغْنِي عَنْهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا حَاجَةٌ فِي نَفْسٍ يَعْقُوبُ قَضَاهَا وَإِنَّهُ لُدُو عَلِيمٌ لَمَّا عَلِمْنَاهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ} [يوسف: ٦٨]. فَوْقَ الْأَصْلِ الْمُتَقَدِّمِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عَامِلُهُ الْفِعْلُ {لَمَّا كَانَ يُغْنِي}؛ لِكُونَ هَذَا وَاقِعًا فِي حَيْزِ النَّفْيِ، الَّذِي يُمْنَعُ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَهُ فِيمَا قَبْلَهُ، إِلَّا عَلَى مَبْدَأٍ: يُغْتَفَرُ فِي الظَّرْفِ، وَعَدِيلُهُ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِمَا (ابن هشام، (١٩٧٢)). وَمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ جَعَلَ الْعَامِلَ مُقَدِّمًا بِفِعْلِ مَنْفِيٍّ، دَلَّ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ (ينظر: ابن الحاجب، (١٩٨٩)).

وَمِنْ ذَلِكَ، أَيْضًا، تَعْيِينُ الْعَامِلِ فِي {يَوْمَ}، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: {يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَحْجُورًا} [الفرقان: ٢٢]. وَفِي تَعْيِينِهِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ (ينظر: (الحلي، (١٩٩٤)):

الأول: الْعَامِلُ فِيهِ {بُشْرَى}، وَإِنْ كَانَ مُصَدَّرًا، وَوَاقِعًا فِي حَيْزٍ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، وَهُوَ النَّفْيُ، وَكِلَاهُمَا يُمْنَعُهُ مِنَ الْعَمَلِ فِيهِ، لَكِنْ سَاعَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُعْمُولَ ظَرْفٌ، وَالظَّرْفُ يُغْتَفَرُ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ.
الثاني: الْعَامِلُ فِيهِ فِعْلٌ مُضْمَرٌ، دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: {لَا بُشْرَى}، وَالْمَعْنَى: يُمْنَعُونَ الْبُشْرَى يَوْمَ يَرَوْنَ.
الثالث: الْعَامِلُ فِيهِ فِعْلٌ مُضْمَرٌ، تَقْدِيرُهُ أَذْكَرُ، فَيَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ، لَا ظَرْفًا.
الرابع: الْعَامِلُ فِيهِ فِعْلٌ مُضْمَرٌ، أَيْضًا، تَقْدِيرُهُ: يُعَذَّبُونَ.

وَمِثْلُ السَّابِقِ، مِمَّا اتَّصَلَ بِالنَّفْيِ، الْآيَتَانِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعِذَتُهُمْ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ} [الروم: ٥٧]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: {قُلْ يَوْمَ الْفَتْحِ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِيمَانُهُمْ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ} [السجدة: ٢٩]، فَالْعَامِلُ فِي {يَوْمَ}، إِمَّا الْفِعْلُ الْمَنْفِيُّ (ينظر: صافي، (١٤١٨هـ)) {لَا يَنْفَعُ}، عَلَى مَبْدَأٍ: يُغْتَفَرُ فِي الظَّرْفِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْمُعْمُولَ الْفِعْلَ الْمَنْفِيَّ ظَرْفٌ، وَإِمَّا فِعْلٌ مَحذُوفٌ، دَلَّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ (ابن الحاجب، (١٩٨٩)).

وَمِنْ أَفْرَادِ هَذِهِ الْمُبَاحَثَةِ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ} [الرحمن: ٣٩]، فَالْعَامِلُ فِي {فَيَوْمَئِذٍ}، إِمَّا {لَا يُسْأَلُ}، أَيْ الْفِعْلُ الْمَنْفِيُّ (ينظر: صافي، (١٤١٨هـ))، بِنَاءً عَلَى مَبْدَأٍ الْاِغْتِفَارِ؛ لِكُونَ الْمُعْمُولَ ظَرْفًا، وَإِمَّا فِعْلٌ مَحذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ (ابن الحاجب، (١٩٨٩))، وَالتَّقْدِيرُ: يُمْنَعُ يَوْمَئِذٍ.

وَمِنْ ذَلِكَ، أَيْضًا، قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ} [الفجر: ٢٥]. فَفِي عَامِلِ الظَّرْفِ {فَيَوْمَئِذٍ}، قَوْلَانِ: الْأَوَّلُ أَنَّهُ الْفِعْلُ الْمَنْفِيُّ {لَا يُعَذِّبُ} (ينظر: صافي، (١٤١٨هـ))؛ لِأَنَّ الْمُعْمُولَ ظَرْفٌ، وَيُغْتَفَرُ فِي الظَّرْفِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ، وَالثَّانِي أَنَّ عَامِلَهُ فِعْلٌ مُضْمَرٌ، دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ الْمُتَأَخَّرُ الْمَنْفِيُّ {لَا يُعَذِّبُ} (ابن الحاجب، (١٩٨٩)).

وَمِمَّا يُعَدُّ مِمَّا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، مِمَّا يَقَعُ فِي سِيَاقِ مَعْنَى هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، وَغَايَتِهَا، الْفَاءُ. فَقَدْ أَشْكَلَ بَعْضُ الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ؛ بَيَانُ عَامِلِ شَيْئِهِ الْجُمْلَةِ، بِالنَّظَرِ إِلَى هَذَا الْأَصْلِ.

فَمِنْ هَذَا الْمَشْكِلي، فِي هَذِهِ الْمُبَاحَثَةِ، تَعْيِينُ الْعَامِلِ فِي {وَإِذٍ} مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ} [الكهف: ١٦]. فَفِي الْعَامِلِ فِيهَا أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ (ينظر: (العكبري، (بلا تاريخ)):

الأول: أَنَّهُ {فَأْوُوا}، وَ{إِذٍ} لِلتَّغْلِيلِ (ينظر: ابن هشام، (١٩٧٢))، وَالتَّقْدِيرُ: فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ؛ لِاعْتَزَلْتُمُوهُمْ، وَإِنْ كَانَتْ الْفَاءُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ تَحُولُ دُونَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا فِي حَيْزِهَا لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهَا (ينظر: الصَّبَّان، (بلا تاريخ))، وَلَكِنَّ ذَلِكَ سَاعَ عَمَلًا بِمَبْدَأٍ: يُغْتَفَرُ فِي الظَّرْفِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ.

الثاني: أَنَّهُ فِعْلٌ مَحْدُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: أَوْ، ذَلَّ عَلَيْهِ الْمَذْكُورُ: {فَأَوْوَا}.

الثالث: أَنَّهُ فِعْلٌ مَحْدُوفٌ، أَي: وَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ. وَقَالَ الْحَلِيُّ: "إِذْ: مَنْصُوبٌ بِمَحْدُوفٍ، أَي: وَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ وَقَتَ اعْتَزَلَهُم" (الحلي، ١٩٩٤). وَعَلَى الْأَلُوسِيِّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بِقَوْلِهِ: "وَضَاهِرُهُ أَنَّهُ عَنَى بِالْفِعْلِ الْمَحْدُوفِ قَالَ. وَأَقُولُ: هُوَ مِنْ أَعْجَبِ الْعَجَائِبِ" (الألوسي، ١٤١٥هـ).

وَقَدْ يَكُونُ عَدُّ الْفِعْلِ {فَأَوْوَا} هُوَ الْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ {إِذْ} أَقْرَبَ الْأَقْوَالِ، إِمَّا عَلَى مَبْدَأٍ: يُعْتَفَرُ فِي الظَّرْفِ مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ، وَإِمَّا، وَفَقَ قَوْلُ الرَّضِيِّ، عَلَى إِضْمَارِ "أَمَّا" قَبْلَ الظَّرْفِ، لِأَنَّ مَعْمُولَ جَوَابِ أَمَّا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، مَعَ لُزُومِ الْفَاءِ فِيهِ (وينظر: ابن هشام ١٩٧٢)، وَإِنْ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى إِعْمَالِ الْمُسْتَقْبَلِ، الَّذِي هُوَ {فَأَوْوَا}، فِي الظَّرْفِ الْمَاضِي، الَّذِي هُوَ {وَإِذَا اعْتَزَلْتُمُوهُمْ}، وَوُقُوعُ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ فِي الْمَاضِي مُحَالًا، لَكِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا سَاعَ لِعَرْضِ مَعْنَوِيٍّ، هُوَ قَصْدُ الْمَلاَزِمَةِ بَيْنَ الزَّمَنَيْنِ، حَتَّى كَأَنَّ الْفِعْلَ {فَأَوْوَا} وَقَعَ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي، فَصَارَ الْمُسْتَقْبَلُ مُلازِمًا لِلْمَاضِي، لِقَصْدِ الْمُبَالَغَةِ (الاستراباذي، بلا تاريخ).

وَمِمَّا لَهُ صِدَارَةُ الْكَلَامِ، وَيَتَّصِلُ بِمَعْنَى هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، وَهَدَفُهَا، إِلَّا الاسْتِثْنَائِيَّةُ. وَتَحْرِيرُ مَعْنَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ مَا بَعْدَ إِلَّا لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهَا (ينظر: الأنباري، بلا تاريخ)، إِلَّا إِنْ كَانَ فِي حَيْزِ الاسْتِثْنَاءِ، وَمَا فِي حَيْزِهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، نَحْوُ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ، أَوْ مُسْتَثْنَى، نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، أَوْ تَابِعَ لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، نَحْوُ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ أَخِيرٌ مِنْ عَمْرٍو. وَهَذَا الْمَعْنَى يَفُحُّ ضِمْنَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ} [البقرة: ٢٧٥]، وَأَنَّ قَوْلَهُ: {مِنَ الْمَسِّ} لَيْسَ أَحَدٌ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ.

فَقَدْ ذَكَرَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ فِي مُتَعَلِّقِ {مِنَ الْمَسِّ} ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ، ذَكَرَ الْأَوَّلَ، وَالثَّانِي الرَّمَخْشَرِيَّ (الرَّمَخْشَرِي، ١٩٧٢)، وَالْعَكْبَرِيُّ الثَّالِثَ، وَزَادَ الثَّلَاثَةَ نَحْوَهُ مُتَاخِرُونَ، كَأَبِي حَيَّانٍ (أبو حيان، بلا تاريخ).

الأَوَّلُ لِلرَّمَخْشَرِيِّ: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: {لَا يَقُومُونَ}، وَالْمَعْنَى: لَا يَقُومُونَ مِنَ الْمَسِّ الَّذِي بِهِمْ، إِلَّا كَمَا يَقُومُ الْمَصْرُوعُ. وَزَادَ أَبُو حَيَّانٍ هَذَا الْوَجْهَ، مُحْتَجًّا بِأَنَّ مَا بَعْدَ إِلَّا، لَا يَتَعَلَّقُ بِمَا قَبْلَهَا، إِلَّا إِنْ كَانَ فِي حَيْزِ الاسْتِثْنَاءِ (وينظر: الفراء، ١٩٨٠)، وَهَذَا لَيْسَ فِي حَيْزِ الاسْتِثْنَاءِ. وَزَادَ أَبُو حَيَّانٍ، بِأَنَّ الْمَعْمُولَ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَيُعْتَفَرُ فِيهِ مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ.

الثَّانِي، مِمَّا ذَكَرَ الرَّمَخْشَرِيُّ، أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِ{يَقُومُونَ}، وَالْمَعْنَى: كَمَا يَقُومُ الْمَصْرُوعُ مِنْ جُنُونِهِ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: {يَتَخَبَّطُهُ}، أَي مِنْ جِهَةِ الْجُنُونِ، فَيَكُونُ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ.

وَمِثْلُ الْآيَةِ السَّابِقَةِ، مِمَّا اتَّصَلَ بِأَنَّ مَا قَبْلَ إِلَّا لَا يَعْمَلُ فِيهَا بَعْدَهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ فِي حَيْزِ الاسْتِثْنَاءِ، تَغْيِينُ نَاصِبِ {بَادِي الرَّأْيِ} عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا تَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا تَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا أَنْ يُبَادُوا بِرَأْيِ الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ} [هود: ٢٧]. فَقَدْ ذَكَرَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ تَمَّ إِشْكَالًا إِذَا جُعِلَ {بَادِي الرَّأْيِ} ظَرْفًا (وَوَجْهُهُ اتِّصَالُهُ بِالظَّرْفِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، وَأَنَّ الْأَصْلَ: وَقَتَ حَدُوثِ أَوَّلِ أَمْرِهِمْ، أَوْ وَقَتَ حَدُوثِ ظَاهِرِ رَأْيِهِمْ، فَحَذَفَ ذَلِكَ، وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَإِذَا لَمْ يُجْعَلْ ظَرْفًا، فَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ، ذَكَرَهَا الْمُعَرَّبُونَ. فَقِيلَ: هُوَ نَعْتُ {بَشَرًا}. وَقِيلَ: مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ خَالَ مِنْ ضَمِيرِ نُوحٍ فِي {اتَّبَعَكَ}، أَيْ وَأَنْتَ مَكْشُوفُ الرَّأْيِ، لَا حَصَافَةَ فِيكَ. وَقِيلَ: انْتَصَبَ عَلَى الْبَدَاءِ لِنُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَيْ: يَا بَادِي الرَّأْيِ: أَيُّ مَا فِي نَفْسِكَ مِنَ الرَّأْيِ ظَاهِرٌ لِكُلِّ أَحَدٍ. وَقِيلَ: هُوَ مَصْدَرٌ عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ وَالْعَامِلِ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ عَلَى تَقْدِيرِ الظَّرْفِيَّةِ. يُنْظَرُ: (الرَّمَخْشَرِي، ١٩٧٢)، وَابْنُ مَنْظُورٍ، (بلا تاريخ)، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ مَا قَبْلَ إِلَّا، وَهُوَ أَحَدُ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ الْإِيتِيَةِ (البيضاوي، ١٩٦٩)، وَالرَّحَلِيُّ، (١٤١٨هـ):

الأَوَّلُ: الْعَامِلُ فِيهِ {اتَّبَعَكَ}، وَالْمَعْنَى: اتَّبَعُوكَ أَوَّلَ الرَّأْيِ، أَوْ ظَاهِرَ الرَّأْيِ.

الثَّانِي: الْعَامِلُ فِيهِ {تَرَاكَ}، وَالْمَعْنَى تَرَاكَ أَوَّلَ الْأَمْرِ، أَوْ ظَاهِرَ الرَّأْيِ.

الثَّالِثُ: الْعَامِلُ فِيهِ {أَرَادُوا أَنْ يُبَادُوا}، أَي: أَنَّهُمْ أَرَادُوا فِي أَوَّلِ النَّظَرِ، أَوْ ظَاهِرِهِ: لِأَنَّ رَدَّالَهُمْ مَكْشُوفَةٌ، لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَأْمُلٍ.

وَوَجْهُ الْإِشْكَالِ فِي أَنَّ يَكُونُ بَعْضُ مَا سَبَقَ عَامِلًا فِي هَذَا الظَّرْفِ، أَنَّ مَا بَعْدَ إِلَّا لَا يَكُونُ مَعْمُولًا لِمَا قَبْلَهَا، إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ، هِيَ: إِنْ كَانَ مُسْتَثْنَى مِنْهُ، نَحْوُ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ، أَوْ مُسْتَثْنَى، نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، أَوْ تَابِعًا لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ نَحْوُ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ أَخِيرٌ مِنْ عَمْرٍو: وَ{بَادِي الرَّأْيِ} لَيْسَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، وَمَنْ لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ اغْتَلَّ بِأَنَّ الْمَعْمُولَ ظَرْفٌ، وَيُعْتَفَرُ فِي الظَّرْفِ مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ (الحلي، ١٩٩٤).

ثَالِثًا: تَقْدِيمُ مَعْمُولٍ خَبَرَ لَيْسَ عَلَمًا (لَسْتُ مَعْنِيًا هَاهُنَا بِتَغْيِينِ أَصْحَابِ الْأَقْوَالِ، بِقَدْرِ تَغْيِينِ الْأَقْوَالِ نَفْسَهَا: لِأَنَّ قَصْدَ الدِّرَاسَةِ، فِي الْأَصْلِ، إِلَى الْأَقْوَالِ: لِتَبَيَانِ الْقَوْلِ بِالِاغْتِفَارِ فِي الظَّرْفِ، وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ. وَمِثْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِيهِ اضْطِرَابٌ كَبِيرٌ فِي تَغْيِينِ مُجِيزِ التَّقْدِيمِ، وَمَنَاجِعِهِ. يَنْظُرُ فِي ذَلِكَ: الْجِبَالِي، (٢٠١٥):

المسألة خلافية بين النحويين (ينظر: ابن السراج، (١٩٨٥)). ويدور في فلك هذه المناخنة تعيين ناصب (ينظر في هذه المسألة: (الزمخشري، (١٩٧٢)) {يَوْمَ}، من قول الحق سبحانه: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ} [هود:٨].

فَقِيلَ: إِنَّ {مَصْرُوفًا} هُوَ الْعَامِلُ فِي {يَوْمَ}، لَكِنْ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْمَعْمُولَ ظَرْفٌ، وَالظَّرْفُ، وَأَخُوهُ الْجَارُ وَالْمَجْزُورُ يُغْتَفَرُ فِيهِمَا مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِمَا، وَلَيْسَ عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّهُ حُجَّةٌ لِمُجِزِي تَقْدِيمِ خَبَرٍ لَيْسَ عَلَيْهِمَا.

وَقِيلَ: إِنَّ نَاصِبَ {يَوْمَ} خَبَرٌ لَيْسَ الَّذِي هُوَ {مَصْرُوفًا}، وَالتَّقْدِيرُ: لَا يُصَرَفُ عَنْهُمْ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ. وَهَذَا التَّأْوِيلُ حُجَّةٌ لِمَنْ أَجَازَ تَقْدِيمَ خَبَرٍ لَيْسَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ الْمَعْمُولِ يُؤْذِنُ بِتَقْدِيمِ الْعَامِلِ. وَكَالَمْ الْقَرَاءُ يُوجِي بِتَبَيُّ هَذَا الْقَوْلِ (الفراء، (١٩٨٠)). وَقَبْلَ ذَلِكَ ابْنُ جَنِّي، وَقَالَ: "لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ أَنْ تَرْفَعُ، وَتَنْصِبَ لِلْفِظِهَا، كَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهَا الظَّرْفُ أَيْضًا لِلْفِظِهَا. قَالَ لِي أَبُو عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ: الظَّرْفُ يَعْمَلُ فِيهِ الْوَهْمُ مَثَلًا" (ابن جني، (١٩٦٢)).

وَقِيلَ: نَاصِبُ {يَوْمَ} هُوَ {لَيْسَ}، فَالْأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ تَنْصِبُ الظَّرْفَ، لِذَلِكَ عَلَى مُطْلَقِ الْحَدَثِ. وَهَذَا الرَّأْيُ أَيْضًا يَرْتَدُّ إِلَى مَبْدَأِ الْإِتْسَاعِ (ينظر: أبو حيان، (١٩٨٧))؛ لِأَنَّ عَمَلَ الْفِعْلِ النَّاقِصِ مُطْلَقًا غَيْرُ جَائِزٍ، وَبِخَاصَّةٍ لَيْسَ (ابن هشام، (١٩٧٢)، والأسترابادي، (بلا تاريخ)). لَكِنْ لَمَّا كَانَ مَعْمُولُهُ ظَرْفًا، جَازَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَتَسَّعُ فِي الظَّرْفِ مَا لَا يَتَسَّعُ فِي غَيْرِهِ.

وَقِيلَ: نَاصِبُ {يَوْمَ} فِعْلٌ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: لَا يُصَرَفُ عَنْهُمْ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ، وَاسْمُ لَيْسَ مُضْمَرٌ فِيهَا، وَالْمَعْنَى: لَيْسَ الْعَذَابُ مَصْرُوفًا.

وَقِيلَ: نَاصِبُ {يَوْمَ} فِعْلٌ مَحْذُوفٌ أَيْضًا وَلَكِنَّ التَّفْذِيرَ: يَعْرِفُونَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ. وَمِمَّا تَقْدَّمَ يَتَحَصَّلُ فِي عَامِلِ {يَوْمَ} خَمْسَةُ أَوْجُهٍ: عَامِلُهُ {مَصْرُوفًا} بِصِفَتِهِ مُصَحَّحًا لِمَجَازِ تَقْدِيمِ خَبَرٍ لَيْسَ عَلَيْهِ؛ أَوْ لِأَنَّ مَعْمُولَهُ ظَرْفٌ، وَالظَّرْفُ يُغْتَفَرُ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ. فَهَذَانِ وَجْهَانِ، وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ عَامِلُهُ {لَيْسَ}؛ لِأَنَّ الْمَعْمُولَ ظَرْفٌ، وَالْوَجْهُ الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ أَنَّ الْعَامِلَ فِعْلٌ مَحْذُوفٌ.

وَفِي اعْتِقَادِي أَنَّ أَقْرَبَ الْأَوْجُهَةِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْعَامِلَ فِي {يَوْمَ} هُوَ الْفِعْلُ النَّاقِصُ {لَيْسَ} لِأُمُورٍ: أَنَّهُ فِعْلٌ، وَالْفِعْلُ، وَإِنْ كَانَ نَاقِصًا، يَدُلُّ عَلَى مُطْلَقِ الْحَدَثِ، وَدَلَالَتُهُ عَلَى الْحَدَثِ تُؤْهِلُهُ لِلْعَمَلِ. وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ (ينظر: قباوة، (١٩٨١)).

أَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الظَّرْفِ مِنَ الْعَامِلِ الْمَعْنَى، الْآخَرُ، الْمَلْفُوظُ بِهِ؛ {مَصْرُوفًا}. أَنَّهُ عَامِلٌ مَلْفُوظٌ بِهِ، فَهُوَ أَوَّلَى مِنْ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْعَامِلَ فِعْلٌ مَحْذُوفٌ. أَنَّ الْمَعْمُولَ ظَرْفٌ، وَالظَّرْفُ يَكْفِيهِ زَانِحَةُ الْفِعْلِ، وَلَيْسَ، وَإِنْ كَانَ فِعْلًا نَاقِصًا، فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى الْحَدَثِ الْمُطْلَقِ. أَنَّ الْمَعْمُولَ ظَرْفٌ، وَالظَّرْفُ إِذَا أَشْكَلَ تَعْيِينُ عَامِلِهِ، عَيَّنَ هَذَا الْعَامِلَ بِمَا لَا شَطَطَ فِيهِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الظَّرْفَ يُغْتَفَرُ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ.

رَابِعًا: عَمَلَ الْمَصْدَرِ مَحْذُوفًا، أَوْ مُؤَكِّدًا لِعَامِلِهِ، أَوْ مَوْصُوفًا قَبْلَ الْعَمَلِ، أَوْ مُقَدِّمًا عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ، أَوْ مَقْصُوفًا عَنْ مَعْمُولِهِ بِالْأَجْنَبِيِّ:

وَقَعَ الظَّرْفُ مَعَ الْمَصْدَرِ فِي جُمْلَةٍ مِنَ النُّصُوصِ الْقُرْآنِيَةِ الْكَرِيمَةِ، وَفُوعًا مُشْكَلًا، وَكَانَ حَمْلُ التَّرْكِيبِ عَلَى مَبْدَأِ التَّوَسُّعِ فِي الظَّرْفِ، وَأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ، بَعْضًا مِنْ حُلُولِ هَذَا الْإِشْكَالِ. وَهِيَ نُصُوصٌ تَتَّصِلُ بِعَمَلِ الْمَصْدَرِ مَحْذُوفًا، أَوْ مُؤَكِّدًا لِعَامِلِهِ، أَوْ مَوْصُوفًا قَبْلَ الْعَمَلِ، أَوْ مُقَدِّمًا عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ، أَوْ مَقْصُوفًا عَنْ مَعْمُولِهِ بِالْأَجْنَبِيِّ. كُلُّ أُولَئِكَ إِنْ انْتَصَفَ بِهَا التَّرْكِيبُ، وَأُنْبِئَ عَنْ أَنَّ هُنَاكَ عِلَاقَةً بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَالظَّرْفِ، فَفِي ذَلِكَ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْعِلَاقَةَ مُبْنِيَّةٌ عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَعْمَلُ إِلَّا وَفْقَ شُرُوطٍ، لَا بُدَّ مِنْ تَوَافُرِهَا فِي الْمَصْدَرِ، نَصَّ عَلَيْهَا النَّحْوِيُّونَ، وَقَرَّرُوهَا (ينظر: السيوطي، (١٩٧٩)).

عَمَلَ الْمَصْدَرِ مَحْذُوفًا:

فَقَدْ قَرَّرَ النَّحْوِيُّونَ أَنَّ الْمَصْدَرَ يَعْمَلُ، وَأَنَّ عَمَلَهُ وَفْقَ شُرُوطٍ، نَصُّوا عَلَيْهَا، وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ مَحْذُوفًا، وَيَبْقَى مَعْمُولُهُ، عَلَى الْأَصَحِّ، عِنْدَ جُمْهُورِهِمْ؛ لِأَنَّهُ مُوَصُولٌ، وَالْمَوْصُولُ لَا يَحْذَفُ (السيوطي، (١٩٧٩)). وَقَالَ الرِّضِيُّ: "لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْمَصْدَرِ، وَإِنْبَاءُ مَعْمُولِهِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ كَحَذْفِ الْمَوْصُولِ مَعَ بَعْضِ الصِّلَةِ، وَإِنْبَاءِ الْبَعْضِ، إِلَّا أَنْ يَدُلَّ دَلِيلٌ قَوِيٌّ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ كَالْمَذْكُورِ" (الأسترابادي، (بلا تاريخ)).

وَوَفَّقَ النَّبِيَّ السَّابِقَ ثَمَّ إِشْكَالًا إِذَا جُعِلَ الْمَصْدَرُ الْمَحْذُوفُ عَامِلًا فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ؛ {بِسْمِ اللَّهِ}، من قوله تعالى: {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} [الفاتحة: ١]، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: ابْتِدَائِيٌّ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَعْمَلُ مَحْذُوفًا، عِنْدَ الْجُمْهُورِ (الْأَزْهَرِي)، (بَلَا تَارِيخُ))، غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْإِشْكَالَ، عِنْدَ الشَّرِيبِيِّ، مَذْفُوعٌ؛ لِأَنَّ مَعْمُولَ الْمَصْدَرِ جَارٌ وَمَجْرُورٌ، وَيُغْتَفَرُ فِي الظَّرْفِ، وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِمَا، وَأَشَارَ الشَّرِيبِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَعْمُولُ الْمَصْدَرِ لَا يَقْدَمُ عَلَيْهِ، قَدِرَ مُؤَخَّرًا، وَذَكَرَ أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ الْإِمَامِ الرَّازِيِّ (لَيْسَ كَذَلِكَ مَذْهَبُ الرَّازِيِّ، فَمَذْهَبُهُ أَنَّ الْعَامِلَ فِي بَسْمِ اللَّهِ، فَعْلٌ وَاجِبُ التَّأْخِيرِ، كَمَا آخَرُ الْفِعْلِ عَامِلٌ إِلَيْكَ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: [إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِلَيْكَ نَسْتَعِينُ] [الفاتحة: ٥]) (الشَّرِيبِيُّ، (بَلَا تَارِيخُ))، وَقَدْ نَاقَشَ الْآيَةَ الْأُسْفَرَايِينِيَّ، وَذَكَرَ فِيهَا ثَلَاثَةَ أَوجُهٍ (الْأُسْفَرَايِينِيُّ، (١٩٨١)):

الأول: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: بِاسْمٍ (فِي إِثْبَاتِ الْأَلِفِ فِي اسْمٍ، بَعْدَ الْبَاءِ، فِي الْآيَةِ، إِذَا لَمْ تَكْ كَامِلَةً؛ خِلَافَ: يُنْظَرُ: (الْجَبَالِي، (٢٠٠٤)) اللَّهُ أَفْرَأُ، أَوْ: أَبْدَأُ بِاسْمِ اللَّهِ.

الثاني: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِكَوْنِ عَامٍ مَحْذُوفٍ، فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ، لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: ابْتِدَائِيٌّ بِاسْمِ اللَّهِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: ابْتِدَاءً ثَابِتٌ، أَوْ مُسْتَقَرٌّ بِاسْمِ اللَّهِ. وَمَنْعَ الْأُسْفَرَايِينِيِّ أَنْ يَتَعَلَّقَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ بِالْمَصْدَرِ ابْتِدَاءً؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَعَلَّقَ لَدَخَلَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي صِلَتِهِ، وَبَقِيَ الْمُتَبَدَأُ بِلَا خَبَرٍ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ إِذَا أَوَّلَ بَأْنٍ وَالْفِعْلَ، اخْتِجَاعٌ إِلَى صِلَةٍ.

الثالث: أَنَّ الْبَاءَ زَائِدَةٌ، لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، وَمَوْضِعُ اسْمٍ رَفَعٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ، لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: أَوَّلُ مَا أَبْدَأُ بِهِ اسْمُ اللَّهِ. وَهُوَ رَأْيُ الْكِسَائِيِّ. وَزَدَهُ الْأُسْفَرَايِينِيُّ؛ لِإِنَّ زِيَادَةَ الْبَاءِ فِي الْخَبَرِ، غَيْرُ الْمُنْفِيَةِ عَزِيزَةً جِدًّا، لَا تَكَادُ تُوجَدُ، وَإِنْ كَانَ الْأَخْفَشُ (الْأُسْفَرَايِينِيُّ، (١٩٨١)) ذَهَبَ إِلَى زِيَادَتِهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {جَزَاءَ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا} [يُونُس: ٢٧]، وَالتَّقْدِيرُ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ مِثْلُهَا، مُسْتَدِلًّا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَجَزَاءَ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا} [الشُّورَى: ٤٠] [يُنْظَرُ: (الْجَبَالِي، (٢٠١٥))].

عَمَلُ الْمَصْدَرِ مُؤَكَّدًا:

وَحُمِلَ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ آيِ التَّنْزِيلِ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: {تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ} [التَّوْبَةُ: ٩٢].

وَقَفَّ الْأَلُوسِيُّ (هَذَا حَاصِلُ كَلَامِ الْأَلُوسِيِّ فِي الْآيَةِ. يُنْظَرُ: الْأَلُوسِيُّ، (١٤١٥ هـ)) عَلَى الْآيَةِ، وَأَعْمَضَ إِذْ فَصَّلَ، إِلَى أَنْ انْتَهَى إِلَى تَعْيِينِ شِبْهِ الْجُمْلَةِ: {أَلَّا يَجِدُوا}، وَعَامِلِهَا، وَأَنَّ {أَلَّا يَجِدُوا} مَصْدَرٌ مُؤَوَّلٌ، عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَزْرِ: اللَّامِ، وَالتَّقْدِيرُ: لِنَلَّا يَجِدُوا. وَلِلْوُقُوفِ عَلَى مَقْصِدِ هَذِهِ الذَّرَاسَةِ، وَالْوُصُولِ إِلَى مَبْدَأِ الْاِغْتِفَارِ، أُرْتِبَ مَا أَنْبَأَ بِهِ:

أَنَّ {حَزَنًا} نَصَبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ، وَإِنْ كَانَ فَاعِلُ الْفِعْلِ تَفِيضٌ، وَهُوَ الْعَيْنُ، وَقَاعِلُ الْمَصْدَرِ، وَهُوَ هُمْ؛ مُتَعَايِرِينَ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يُؤَوَّلُ إِلَى فَاعِلٍ وَاحِدٍ؛ وَحَاصِلُهُ تَوَلَّوْا وَهُمْ يَنْكُونُ حَزَنًا.

أَوْ أَنَّ الْمَعْنَى: تَوَلَّوْا لِلْحَزَنِ، فَلَمَّا سَقَطَ اللَّامُ، نَصَبَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ.

أَوْ نَصَبَ عَلَى الْحَالِ مِنْ ضَمِيرٍ تَفِيضُ أَيُّ: تَفِيضُ أَعْيُنُهُمْ حَزِينَةً.

أَوْ نَصَبَ عَلَى الْحَالِ، وَعَامِلُهُ {تَوَلَّوْا}، أَيُّ: تَوَلَّوْا حَزِينَ.

أَوْ نَصَبَ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، وَعَامِلُهُ فِعْلٌ، ذَالٌ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ، وَالتَّقْدِيرُ: لَا تَحْزَنَ حَزَنًا.

أَوْ نَصَبَ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، وَالتَّقْدِيرُ: تَوَلَّوْا يَحْزَنُونَ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا، عَلَى حَذْفِ اللَّامِ، أَيُّ: تَوَلَّوْا يَحْزَنُونَ حَزَنًا؛ لِنَلَّا يَجِدُوا، وَحَذْفِ الْجَارِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ مُطَرَّدٌ.

ثُمَّ أَنْبَأَ الْأَلُوسِيُّ، بَعْدَ هَذَا كُلِّهِ، أَنَّ فِي مُتَعَلِّقِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ: اللَّامِ وَمَجْرُورِهَا: الْمَصْدَرِ الْمُؤَوَّلِ، وَجِهَيْنِ: الْأَوَّلُ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِ{حَزَنًا}، وَفِي هَذَا إِشْكَالٌ كَامِنٌ فِي أَنَّ {حَزَنًا} إِذَا عُدَّ نَصَبًا عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، كَانَ مَصْدَرًا مُؤَكَّدًا لِعَامِلِهِ، وَالْمَصْدَرُ الْمُؤَكَّدُ لِعَامِلِهِ لَا يَعْمَلُ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ مَعْمُولُهُ جَارًا وَمَجْرُورًا، سَوِيَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الظَّرْفِ، وَعَدِيلُهُ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِمَا. وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِ{تَفِيضٍ}، بِشَرْطِ أَلَّا يَكُونَ {حَزَنًا} عِلَّةً لَهُ، وَإِلَّا، فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لِفِعْلِ وَاحِدٍ مَفْعُولَانِ لِأَجْلِهِ.

وَكَانَ الْعُكْبَرِيُّ (الْعَكْبَرِيُّ، (بَلَا تَارِيخُ)) قَدْ وَقَفَ عَلَى الْآيَةِ قَبْلَ الْأَلُوسِيِّ، وَأَوْجَزَ غَايَةَ الْإِيجَازِ، مِنْ دُونِ أَنْ يَغْتَلَّ لِأَيِّ وَجْهِ، أَوْ يُفَصِّلَ فِيهِ. فَتَبَّأَ أَنَّ {حَزَنًا} مَفْعُولٌ لَهُ، أَوْ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ دَلَّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ {أَلَّا يَجِدُوا} يَتَعَلَّقُ بِ{حَزَنًا} وَحَرْفُ الْجَزْرِ مَحْذُوفٌ، أَوْ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِ{تَفِيضٍ}.

وَكَذَلِكَ الرَّمَخَشَرِيُّ حِينَمَا جَعَلَ مَعْنَى {أَلَّا يَجِدُوا}؛ لِنَلَّا يَجِدُوا، وَأَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُؤَوَّلَ مَحَلُّهُ النَّصَبِ، مَفْعُولٌ لَهُ، وَنَاصِبُهُ {حَزَنًا}، الَّذِي هُوَ أَيْضًا مَفْعُولٌ لَهُ (الرَّمَخَشَرِيُّ، (١٩٧٢)).

عمل المصدّر موصوفاً:

وكذلك اشترط جمهور التَّحَوِّيِّينَ لعمل المصدّر ألا يوصفَ قبلَ العملِ (ينظر: الأزهرى، (بلا تاريخ))؛ لأنَّ وصفه قبلَ العملِ يَمْنَعُ عمله؛ لأنَّه يُفْقِدُهُ شِبْهَهُ بِالْفِعْلِ. وفي كتاب الله الكريم آياتُ قرآنيَّةٌ، جاءَ ظاهرُها، المصدّرُ فيها وَقَعَ موصوفاً عاملاً. فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {لَا يَخْزِيهِمُ الْقَرْعُ الْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ} * يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِ لِلْكِتَابِ {الأنبياء: ١٠٣، ١٠٤}. فَمَحْطُ الْفَائِدَةِ، وَفُقْ هَدَفِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، فِي هَذَا النَّصِّ الْكَرِيمِ، بَيَانُ الْعَامِلِ فِي [يَوْمَ نَطْوِي]. وَفِي ذَلِكَ سَبْعَةُ أَوْجُهٍ (الرَّمْخَشَرِيُّ، (١٩٧٢)، والعكبري، (بلا تاريخ)).

الأوَّلُ: أَنَّ يَكُونَ الْعَامِلُ الْمَصْدَرُ {الْقَرْعُ}. وَرَدَّ هَذَا الْوَجْهُ؛ لِأَنَّ {الْقَرْعَ} مَصْدَرٌ، قَدْ وُصِفَ قَبْلَ أَخْذِ مَعْمُولِهِ، فَيَكُونُ أَيْضاً قَدْ فُصِّلَ عَنْ مَعْمُولِهِ بِالْأَجْنَتِي. وَاعْتَدَرَ لِذَلِكَ بِأَنَّ مَعْمُولَ الْمَصْدَرِ ظَرْفٌ، وَالظَرْفُ مَحَلٌّ لِيَسْغَ فِيهِ مَا لَا يَسْغَى فِي غَيْرِهِ.

الثَّانِي: أَنَّ يَكُونَ الْعَامِلُ {لَا يَخْزِيهِمْ}.

الثَّالِثُ: أَنَّ يَكُونَ الْعَامِلُ {تَتَلَقَّاهُمْ}.

الرَّابِعُ: أَنَّ يَكُونَ الْعَامِلُ فِعْلاً مَحْذُوفاً، وَالتَّقْدِيرُ: اذْكُرْ يَوْمَ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ مَفْعُولاً بِهِ.

الخَامِسُ: أَنَّ يَكُونَ الْعَامِلُ مَحْذُوفاً لِلْبَيَانِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَعْنِي يَوْمَ نَطْوِي.

السَّادِسُ: أَنَّ يَكُونَ الْعَامِلُ {تُوعَدُونَ}، عَلَى أَنَّ يَكُونُ {يَوْمَ}، بَدَلاً مِنَ الْعَائِدِ الْمَحْذُوفِ، بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ، كَأَنَّهُ قِيلَ: تُوَعِدُونَهُ {يَوْمَ نَطْوِي}. وَهَذَا التَّخْرِيجُ مُشْكِلٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُوصُولَ بِهَا تَخْلُو عِنْدَتِنِ مِنْ عَائِدٍ عَلَى الْمُوصُولِ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يُجِزُوا: جَاءَ الَّذِي مَرَّرْتُ بِهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَلَى أَنَّ يَكُونُ: أَبِي عَبْدُ اللَّهِ بَدَلاً مِنَ الْعَائِدِ الْهَاءِ؛ لِخُلُوقِ جُمْلَةِ الصِّلَةِ مِنْ عَائِدٍ عَلَى الَّذِي.

السَّابِعُ: أَنَّ يَكُونَ الْعَامِلُ حَالاً مَحْذُوفَةً مِنْ ذَلِكَ الْعَائِدِ؛ لِأَنَّ يَوْمَ الطَّيِّ بَعْدَ الْوَعْدِ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ} * يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ {النور: ٢٣، ٢٤}. وَتَبْصِلُ مَقْصِدُ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ هَاهُنَا بِتَعْيِينِ عَامِلِ الظَرْفِ {يَوْمَ}. وَذَكَرَ فِي ذَلِكَ أَرْبَعَةَ أَقْوَالٍ (العكبري، (بلا تاريخ)، والحلي، (١٩٩٤)):

الأوَّلُ: أَنَّ عَامِلَهُ {عَذَابٌ}. وَمَنْ رَدَّ هَذَا الْوَجْهَ رَدَّهُ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ موصوفٌ، وَوصفه قبلَ العملِ يَمْنَعُ عمله؛ لِأَنَّهُ يُفْقِدُهُ شِبْهَهُ بِالْفِعْلِ، وَمَنْ أَجَارَ ذَلِكَ، أَجَارَهُ؛ لِأَنَّ مَعْمُولَهُ ظَرْفٌ، وَالظَرْفُ يَسْغَى فِيهِ مَا لَا يَسْغَى فِي غَيْرِهِ.

الثَّانِي: أَنَّ عَامِلَهُ الْاسْتِفْرَارُ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ {وَلَهُمْ}.

الثَّالِثُ: أَنَّ عَامِلَهُ فِعْلٌ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: اذْكُرْ {يَوْمَ تَشْهَدُ}.

الرَّابِعُ: أَنَّ عَامِلَهُ فِعْلٌ مَحْذُوفٌ، يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ، كَأَنَّهُ قِيلَ: يُعَذِّبُونَهُ يَوْمَ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِعَمَلِ الْمَصْدَرِ الْمُوصُوفِ أَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسَحَرٍ مِثْلِهِ فَأَجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سَوًى} {طه: ٥٨}.

الْجَلَّافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فِي هَذِهِ الْآيَةِ، جَلَّافٌ غَرِيضٌ، مَشْهُورٌ بَدَأَ بِالْإِنْشَاءِ عَنْ {مَوْعِدًا}، أَهْوَ ظَرْفُ زَمَانٍ، أَوْ ظَرْفُ مَكَانٍ، أَوْ مَصْدَرٌ؟ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ. إِذَنْ، فَمَا نَوْعُ {مَكَانًا}، وَمَا نَاصِبُهُ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ؟ الْحَاصِلُ فِي ذَلِكَ خَمْسَةُ أَوْجُهٍ، ذَكَرَ الرَّمْخَشَرِيُّ الثَّلَاثَةَ الْأُولَى، وَأَجَارَهَا (الرَّمْخَشَرِيُّ، (١٩٧٢))، وَالبَاقِيَانِ ذَكَرَهُمَا غَيْرُهُ (ينظر في هذه المسألة: ابن عادل، (بلا تاريخ)):

الأوَّلُ: أَنَّهُ ظَرْفٌ، نَاصِبُهُ الْمَصْدَرُ {مَوْعِدًا}. وَسَاعَ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ موصوفاً قَبْلَ الْعَمَلِ بِجُمْلَةٍ {لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ}؛ لِأَنَّ الْمَعْمُولَ ظَرْفٌ، وَالظَرْفُ يُغْتَمَرُ فِيهِ مَا لَا يُغْتَمَرُ فِي غَيْرِهِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ ظَرْفٌ، عَامِلُهُ فِعْلٌ مُضْمَرٌ، دَلَّ عَلَيْهِ الْمَصْدَرُ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ {مَكَانًا} الْمَحْذُوفِ. وَتَقْدِيرُ الْمَحْذُوفِ: مَكَانٌ مَوْعِدٌ لَا نُخْلِفُهُ.

الرَّابِعُ: أَنَّهُ ظَرْفٌ، عَامِلُهُ {اجْعَلْ}. وَهُوَ رَأْيُ الْحَوْفِيِّ، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ عَادِلٍ (ابن عادل، (بلا تاريخ)).

الخَامِسُ: أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِـ {اجْعَلْ}. وَهُوَ رَأْيُ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ، وَأَبِي الْبَقَاءِ الْعُكْبَرِيِّ، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ عَادِلٍ، الَّذِي نَقَلَ أَيْضاً عَنْ أَبِي الْبَقَاءِ قَوْلَهُ: "وَلَا يَنْتَصِبُ بِمَوْعِدٍ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ قَدْ وُصِفَ" (ابن عادل، (بلا تاريخ)).

وَلَكِنَّ الَّذِي لِلْعُكْبَرِيِّ، فِي أَثْنَاءِ وَفُوفِهِ عَلَى الْآيَةِ، أَنَّ {مَكَانًا} ظَرْفٌ لِلْمَصْدَرِ {مَوْعِدًا}، وَكَأَنَّهُ قِيلَ: مَوْعِدًا فِي مَكَانٍ. وَهَذَا كَلَامُهُ. قَالَ: "{فَأَجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا} هُوَ هَاهُنَا مَصْدَرٌ لِقَوْلِهِ: {لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سَوًى}، أَيْ: فِي مَكَانٍ" (العكبري، (بلا تاريخ)).

وَعَلَيْهِ يَبْدُو أَنَّ الْعُكْبَرِيَّ نَاقَضَ فِي إِعْمَالِ الْمَصْدَرِ الْمُوصُوفِ. فَالْمَصْدَرُ هَاهُنَا وَقَعَ موصوفاً بِجُمْلَةٍ {لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ}، وَقَدْ أَجَارَ الْعُكْبَرِيُّ إِعْمَالَهُ، وَالْمَصْدَرُ {عَذَابٌ} فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ} * يَوْمَ تَشْهَدُ {النور: ٢٣، ٢٤}، لَا يَصِحُّ أَنْ يُعْمَلَ فِي الظَرْفِ {يَوْمَ}؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَصَفَ (العكبري، (بلا تاريخ)).

وَمَهْمَا يَكُنِ الْأَمْرُ، فَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ (مَوْعِدًا) هُوَ الْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، بِلَا شُبْهَةٍ، وَلِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الظَّرْفِ، وَعَدِيلُهُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِمَا. وَلَا شَكَّ أَنَّ فِي ذَلِكَ تَوْسِيعَةً، وَتَفْطِيلًا مِنَ الْأَخْذِ بِمَبْدَأِ التَّقْدِيرِ، وَالْحَدَفِ، وَإِفْحَامِ مَا لَيْسَ مِنَ النَّصِّ فِيهِ.

عَمَلُ الْمَصْدَرِ مُقَدَّمًا عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ:

أَصَلَ ابْنُ السَّرَاجِ فِي هَذَا السِّيَاقِ، فَقَالَ: "وَكَذَلِكَ الْمَصَادِرُ الَّتِي فِي مَعْنَى: أَنْ تَفْعَلَ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَا فِي صِلَتِهَا عَلَيْهَا" (ابن السراج، (١٩٨٥). وينظر: ابن يعيش، (بلا تاريخ))؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ "عِنْدَ الْعَمَلِ مُؤَوَّلٌ بِحَرْفِ مَصْدَرِيٍّ مَعَ الْفِعْلِ، وَالْحَرْفُ الْمَصْدَرِيُّ مُؤَصُولٌ، وَمَعْمُولُ الْمَصْدَرِ فِي الْحَقِيقَةِ مَعْمُولُ الْفِعْلِ، الَّذِي هُوَ صِلَةُ الْحَرْفِ، وَمَعْمُولُ الصِّلَةِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُؤَصُولِ" (الأستراباذي، (بلا تاريخ)).

وَسَبَقَ أَنْ أَنْبَأْنَا أَنَّ الْمَصْدَرَ يَعْمَلُ عَمَلُ فِعْلِهِ، وَفَقَّ شُرُوطُ مُعَيَّنَةٍ. وَمِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ، عِنْدَ الْجُمْهُورِ، أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ؛ "لِأَنَّ صِلَةَ الْمَصْدَرِ لَا تَتَقَدَّمُ، لِأَنَّهُ عِنْدَ الْعَمَلِ مُؤَوَّلٌ بِأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ وَالْفِعْلَ، وَمَعْمُولُ الصِّلَةِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُؤَصُولِ؛ لِأَنَّهُ كَتَقَدَّمَ جُزْءُ الشَّيْءِ الْمُرْتَبِ الْأَجْزَاءِ عَلَيْهِ، أَوْ لَضَعْفِهِ عَنِ الْعَمَلِ فِيهِ" (الألوسي، (١٤١٥هـ)). وَبِنَاءٍ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ، هَذِهِ آيَاتٌ كَرِيمَةٌ، بَدَأَتْ كَأَنَّهَا خَرَجَتْ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ، فَكَانَ لِلتَّحْوِيلِ فِيهَا غَيْرُ رَأْيٍ، وَمِنْ ضَمْنِ هَذِهِ الْأَرْاءِ مَا قَصَدَتْ الدِّرَاسَةُ إِلَى بَيَانِهِ، وَالْكَشْفِ عَنْهُ. مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: {أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا {يُونُس: ٢}. فَقَدْ ذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ قَوْلَهُ: {لِلنَّاسِ} يَجُوزُ فِي بَيَانِ عَامِلِهِ سِتَّةُ أَوْجِهٍ (ينظر: العكبري، (بلا تاريخ)، وابن هشام، (١٩٧٢)):

الأول: أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ الْمَصْدَرُ {عَجَبًا}، وَإِنْ تَأَخَّرَ الْعَامِلُ، وَتَقَدَّمَ الْمَعْمُولُ؛ لِكُونَ هَذَا الْمَعْمُولِ جَارًا وَمَجْرُورًا؛ لِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الظَّرْفِ، وَعَدِيلُهُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِمَا.

الثاني: أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ {أَكَانَ} النَّاقِصَةُ، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى رَأْيٍ مِنْ يُجِزُّ التَّغْلِيْقَ بِهَا.

الثالث: الْعَامِلُ فِيهِ {عَجَبًا}، بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ {عَجَبًا} مَصْدَرٌ وَاقِعٌ مَوْقِعَ اسْمِ الْقَاعِلِ، أَوْ اسْمِ الْمَفْعُولِ، وَمَتَى كَانَ الْمَصْدَرُ كَذَلِكَ جَارَ تَقْدِيمِ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ.

الرابع: الْعَامِلُ فِيهِ مَحْدُوفٌ عَلَى التَّبْيِينِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: عَجَبًا لَهُمْ، وَالتَّقْدِيرُ فِي الْآيَةِ: أَكَانَ إِيحَاؤُنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ عَجَبًا لَهُمْ.

الخامس: الْعَامِلُ فِيهِ حَالٌ مَحْدُوفَةٌ، كَانَتْ فِي الْأَصْلِ صِفَةً، فَلَمَّا تَقَدَّمَتْ عَلَى صَاحِبِهَا صَارَتْ حَالًا.

السادس: أَنَّ {عَجَبًا} بِمَعْنَى عَجِيبٍ، وَتَكُونُ اللَّامُ زَائِدَةً لِلتَّقْوِيَةِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّغْلِيْقِ " (قباوة، (١٩٨١)).

وَفِي طَيِّئٍ أَنَّ أَقْرَبَ هَذِهِ الْوُجُوهِ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ، أَعْنِي تَعْلُقَ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ؛ {لِلنَّاسِ} بِالْمَصْدَرِ {عَجَبًا}، وَإِنْ تَأَخَّرَ، وَتَقَدَّمَ مَعْمُولُهُ؛ لِكُونَ هَذَا الْمَعْمُولُ جَارًا وَمَجْرُورًا؛ لِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الظَّرْفِ، وَعَدِيلُهُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِمَا.

وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ} [آل عمران: ٧٥]. فَبِالْعَامِلِ فِي الظَّرْفِ {عَلَى اللَّهِ} خِلَافٌ، حَاصِلُهُ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، ذَكَرَهَا الْحَلَبِيُّ (الحلي، (١٩٩٤))، وَالْأَلُوسِيُّ (الألوسي، (١٤١٥هـ)). وَهِيَ:

الأول: أَنَّ عَامِلَهُ {الْكَذِبَ}، وَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا؛ لِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الظَّرْفِ وَعَدِيلُهُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِمَا.

الثاني: أَنَّ عَامِلَهُ الْفِعْلُ الْمُتَقَدِّمُ؛ {يَقُولُونَ}، وَالْمُرَادُ بِهِ: يَقْتَرُونَ.

الثالث: أَنَّ عَامِلَهُ حَالٌ مَحْدُوفَةٌ مِنَ الْكَذِبِ، مُقَدَّمَةٌ عَلَيْهِ، فَهِيَ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ، فَلَمَّا تَقَدَّمَتْ عَلَى الْمُؤَصُولِ صَارَتْ حَالًا.

وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيُ} [الصافات: ١٠٢]. فَبِالْعَامِلِ فِي الظَّرْفِ {مَعَهُ} خَمْسَةُ أَوْجِهٍ؛ ذَكَرَهَا جَمِيعُهَا الْأَلُوسِيُّ (الألوسي، (١٤١٥هـ)). وَذَكَرَ الثَّلَاثَةَ الْأَوَّلَ الرَّمَخَشَرِيُّ (الرمخشري، (١٩٧٢))، وَاکْتَفَى بِذِكْرِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَحْدَهُ ابْنُ عَاشُورِ (ابن عاشور، (بلا تاريخ)).

الأول: عَامِلُهُ الْمَصْدَرُ: {السَّعْيُ}، وَإِنْ تَقَدَّمَتِ الصِّلَةُ عَلَى الْمُؤَصُولِ؛ لِأَنَّ الْمُقَدَّمَ ظَرْفٌ، وَقَدْ اسْتَبْرَأَ أَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ. وَهُوَ مَذْهَبُ الرِّصَنِيِّ، إِذْ قَالَ: "وَأَنَا لَا أَرَى مُنْعًا مِنْ تَقَدُّمِ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ، إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ شَبَهَهُ ... وَتَقْدِيرُ الْفِعْلِ فِي مِثْلِهِ تَكَلُّفٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مُؤَوَّلٍ بِشَيْءٍ حُكْمُهُ مَا أَوَّلَ بِهِ، فَلَا مُنْعَ مِنْ تَأْوِيلِهِ بِالْحَرْفِ الْمَصْدَرِيِّ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، مَعَ أَنَّهُ لَا يُلْزِمُهُ أَحْكَامُهُ" (الأستراباذي، (بلا تاريخ)).

وَهُوَ اخْتِيَارُ الْأَلُوسِيِّ أَيْضًا مُحْتَجًّا بِثَلَاثِ حُجَجٍ: الْأَوَّلَى أَنَّ الْمَعْمُولَ الْمُقَدَّمَ ظَرْفٌ، وَيُغْتَفَرُ فِي الظَّرْفِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ. وَالثَّانِيَةُ أَنَّ اِمْتِنَاعَ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُؤَوَّلٌ بِأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ وَالْفِعْلَ، وَمَعْمُولُ الصِّلَةِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُؤَصُولِ؛ إِنَّمَا يَكُونُ، لَوْ سَلِمَ بِذَلِكَ، فِي الْمَصْدَرِ الْمُتَكَرِّرِ، وَهَذَا مَصْدَرٌ مُعَرَّفٌ بِـ"ال". وَالثَّالِثَةُ أَنَّ الْمَصْدَرَ، وَإِنْ كَانَ مُؤَوَّلًا بِأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ وَالْفِعْلَ، وَمَعْمُولُ الصِّلَةِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُؤَصُولِ، فَلَيْسَ هَذَا الْحُكْمُ بِمُطْلَقٍ؛ فَلَيْسَ كُلُّ مَا أَوَّلَ بِشَيْءٍ حُكْمُهُ حُكْمُ مَا أَوَّلَ بِهِ.

الثاني: العامل فيه الفعل {يَلْعَ}، وَرَدَّ لِاقْتِضَائِهِ بُلُوغَهُمَا مَعًا حَدَّ السَّعْيِ.
الثالث: العامل فيه مَحْذُوفٌ لِلتَّيْنِ، وَكَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: {فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ}، أَي: الْحَدَّ الَّذِي يَتَقَدَّرُ فِيهِ عَلَى السَّعْيِ، قِيلَ: مَعَ مَنْ؟ فَقَالَ: مَعَ أَبِيهِ. وَاخْتَارَهُ الرَّمْخَشَرِيُّ، وَرَدَّ مَا قَبْلَهُ.

الرابع: عامله مَحْذُوفٌ، وَقَعَ خَالًا مِنْ {السَّعْيِ}، كَأَنَّهُ قِيلَ: فَلَمَّا بَلَغَ السَّعْيَ خَالَ كَوْنُ ذَلِكَ السَّعْيِ كَائِنًا مَعَهُ.
الخامس: عامله مَحْذُوفٌ، وَقَعَ خَالًا مِنْ فَاعِلِ {يَلْعَ}.

وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ} [النور: ٢]. فِي الْعَامِلِ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ {بِهِمَا} أَرْبَعَةٌ أَوْجُهٌ، ذَكَرَهَا الْعُكْبَرِيُّ (العكبري، (بلا تاريخ))، وَأَجَازَهَا إِلَّا الْأَوَّلَ: لِأَنَّ مَعْمُولَ الصِّلَةِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا، وَالْأَوَّلُ هُوَ مَذْهَبُ الرِّضِيِّ (الأستراباذي، (بلا تاريخ))، كَمَا ذَكَرَهَا الْأَلُوسِيُّ (الألوسي، (١٤١٥هـ))، وَاخْتَارَ الْأَوَّلَ مِنْهَا، لِأَنَّ الْمَعْمُولَ ظَرْفٌ، وَيَتَوَسَّعُ فِي الظَّرْفِ مَا لَا يَتَوَسَّعُ فِي غَيْرِهِ. وَهَذِهِ الْأَوْجُهَةُ هِيَ:
الأول: أَنَّ عَامِلَهُ الْمَصْدَرُ {رَأْفَةٌ}، وَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ: لِأَنَّهُ "يَتَوَسَّعُ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مَا لَا يَتَوَسَّعُ فِي غَيْرِهِ".

الثاني: أَنَّ عَامِلَهُ مَحْذُوفٌ عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَيُّ أَعْنِي بِهِمَا.

الثالث: أَنَّ عَامِلَهُ فِعْلٌ مَحْذُوفٌ، دَلَّ عَلَيْهِ الْمَصْدَرُ {رَأْفَةٌ}، وَالتَّفْذِيرُ: وَلَا تَرَأَفُوا بِهِمَا.

الرابع: أَنَّ عَامِلَهُ {تَأْخُذْكُمْ}، وَالبَاءُ فِي {بِهِمَا} لِلْسَّبَبِيَّةِ، وَالتَّفْذِيرُ: وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِسَبَبِهِمَا.

وَمِمَّا لَهُ وَشِيجَةٌ بِمَسَائِلِ هَذِهِ الْمُبَاحَثَةِ مِنْ حَيْثُ تَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ عَلَى الْعَامِلِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْعَامِلُ مَصْدَرًا، تَقْدِيمُ الظَّرْفِ عَلَى عَامِلِهِ الْمَعْنَوِيِّ. وَالْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ فِي عَرَفِ النُّحَوِيِّينَ ضَعِيفٌ (ينظر: الأنباري، (بلا تاريخ))؛ وَلِضَعْفِهِ يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ، لَكِنَّ ذَلِكَ سَوَّحَ إِذَا كَانَ عَامِلُهُ ظَرْفًا، عَلَى مَبْدَأٍ: يُغْتَفَرُ فِي الظَّرْفِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ. قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ فِي بَابِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ: "الثَّالِثُ عَشَرَ: إِذَا كَانَ الْعَامِلُ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَلَمْ يَكُنْ فِعْلًا، لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّمَ مَا عَمِلَ فِيهِ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا" (ابن السَّرَّاجِ، (١٩٨٥)).
وَيَبْدُو هَذَا الْمَعْنَى فِي ظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ} [فصلت: ٣٤]. فَقَدْ ذَكَرَ الْعُكْبَرِيُّ أَنَّ {إِذَا} ظَرْفٌ لِلْمُفَاجَأَةِ (وَقِيلَ: إِنَّمَا حَرْفٌ، وَعَلَيْهِ فَلَا إِشْكَالَ فِيهَا. ينظر: (الحلي، (١٩٩٤))، وَفِي نَاصِيهَا وَجْهَانِ:

الأول: أَنَّ نَاصِيهَا الْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ، وَهُوَ مَعْنَى التَّشْبِيهِ، وَجَارَ تَقْدِيمُهَا عَلَى عَامِلِهَا: لِأَنَّ الْعَامِلَ مَعْنَوِيًّا، وَالظَّرْفُ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ. وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَكُونُ الَّذِي مُبْتَدَأً، وَخَبَرُهُ جُمْلَةٌ {كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ} (العكبري، (بلا تاريخ)). وَسَوَّحَ بَعْضُهُمْ تَقَدُّمَ إِذَا عَلَى عَامِلِهَا، بِأَنَّهَا ظَرْفٌ، وَالظَّرْفُ يُغْتَفَرُ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ (الدرويش، (بلا تاريخ)).
الثاني: أَنَّ نَاصِيهَا الِاسْتِفْرَازُ الْمَحْذُوفُ، وَهُوَ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، لِلْمُبْتَدَأِ (الَّذِي)، وَجُمْلَةٌ {كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ} خَالٌ مِنَ الَّذِي يَصِلَتِهِ، وَالتَّفْذِيرُ: فَبِالْحَضَرَةِ الْمُعَادِي مُشَبَّهًا الْوَلِيَّ الْحَمِيمَ.

عَمَلُ الْمَصْدَرِ مُفْصُولًا عَنْ مَعْمُولِهِ بِالْأَجَنِيِّ:

أَنْبَأَ ابْنُ السَّرَّاجِ أَنَّهُ لَا يُفْرَقُ بَيْنَ الْعَامِلِ، وَالْمَعْمُولِ فِيهِ بِمَا لَيْسَ لِلْعَامِلِ فِيهِ سَبَبٌ، وَهُوَ غَرِيبٌ عَنْهُ، وَعَدَّ مِنْ ذَلِكَ جَمِيعَ الْمُوَصَّلَاتِ، وَمِنْهَا الْمَصْدَرُ (ابن السَّرَّاجِ، (١٩٨٥))، وَبَنَاءً عَلَى ذَلِكَ لَا يَجُوزُ: "أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ الْيَوْمَ أَمْسِي زَيْدًا، عَلَى أَنَّ أَمْسِي ظَرْفٌ لِأَعْجَبَنِي، لِأَنَّ الْفَصْلَ بَيْنَ بَعْضِ الصِّلَةِ وَبَعْضِهَا، لَا يَجُوزُ" (الأستراباذي، (بلا تاريخ)).

وَيَتَّصِلُ بِمَعْنَى التَّفْخِيرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لِمَلَأْتُ اللَّهُ أَعْيُنَكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ} [غافر: ١٠]، وَأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى مُبْنِيٌّ عَلَى تَعْيِينِ الْعَامِلِ فِي الظَّرْفِ {إِذْ}. وَفِي تَعْيِينِهِ أَوْجُهٌ:

الأول: أَنَّهُ مُنْصَوِّبٌ بِالْمَصْدَرِ الْأَوَّلِ {لَمَلَأْتُ}. وَهُوَ رَأْيُ الرَّمْخَشَرِيِّ. قَالَ: "وَإِذْ تُدْعَوْنَ" مُنْصَوِّبٌ بِالْمَقْبِطِ الْأَوَّلِ. وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ يُقَالُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: كَانَ اللَّهُ يَمْلَأُ أَنْفُسَكُمْ الْأَمَارَةَ بِالسُّوءِ، وَالْكَفْرِ حِينَ كَانَ الْأَنْبِيَاءُ يَدْعُونَكُمْ إِلَى الْإِيمَانِ، فَتَأْبُونَ قَبُولَهُ، وَتَخْتَارُونَ عَلَيْهِ الْكُفْرَ، أَشَدَّ مِمَّا تَمَقُّنُونَهُ الْيَوْمَ، وَأَنْتُمْ فِي النَّارِ إِذَا أَوْقَعْتُمْ فِيهَا، بِاتِّبَاعِكُمْ هَوَاهُنَّ" (الرَّمْخَشَرِيُّ، (١٩٧٢)).

وَهَذَا الْوَجْهُ مُشْكِلٌ لَدَى جُمْهُورِ النُّحَوِيِّينَ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرِ فُصِّلَ عَنْ مَعْمُولِهِ بِأَجَنِيِّ، وَهُوَ الْخَبَرُ: {أَكْبَرُ}. وَهُوَ وَجْهُ مُغْتَفَرٌ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ، وَإِنْ وَقَعَ الْفَصْلُ: لِكُونِ الْمَعْمُولِ ظَرْفًا، وَالظَّرْفُ يُغْتَفَرُ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ (ينظر: الدرويش، (بلا تاريخ)).
غَيْرَ مُغْتَفَرٍ عِنْدَ مَا نَبِي الْعَمَلِ عِنْدَ الْفَصْلِ، وَمِنْهُمْ الْعُكْبَرِيُّ (العكبري، (بلا تاريخ))، وَأَبُو حَيَّانَ، الَّذِي قَسَا فِي رَدِّهِ عَلَى الرَّمْخَشَرِيِّ، بَعْدَ أَنْ نَقَلَ كَلَامَهُ، بِقَوْلِهِ: "وَأَخْطَأَ فِي قَوْلِهِ: {إِذْ تُدْعَوْنَ} مُنْصَوِّبٌ بِالْمَقْبِطِ الْأَوَّلِ: لِأَنَّ الْمَقْبِطَ مَصْدَرٌ، وَمَعْمُولُهُ مِنْ صِلَتِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ، إِلَّا بَعْدَ اسْتِيفَائِهِ صِلَتِهِ. وَقَدْ أَخْبَرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: {أَكْبَرُ مِنْ مَفْتِكِكُمْ أَنْفُسَكُمْ}، وَهَذَا مِنْ ظَوَاهِرِ عِلْمِ النُّحَوِ، الَّتِي لَا تَكَادُ تَخْفَى عَلَى الْمُتَبَدِّينَ، فَضْلًا عَنْ تَدْعِي الْعَجَمِ أَنَّهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ شَيْخُ الْعُرْبِ، وَالْعَجَمِ" (أَبُو حَيَّانَ، (بلا تاريخ)).

وَدَافَعَ الْحَلِيُّ (الحلي، (١٩٩٤)) عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ الرَّمْشَرِيِّ، وَرَدَّ قَوْلَ أَبِي حَيَّانَ، بِمَا يُشْعِرُ أَنَّ بَيْتَهُمْ أَبَا حَيَّانَ بِأَنَّهُ يَجْهَلُ التَّأْوِيلَ. قَالَ: "قُلْتُ: مِثْلُ هَذَا لَا يَخْفَى عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى نَاصِبِهِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ ذَلِكَ، فَهَوَ مَذْهَبُ كُوفٍ قَالَ بِهِ؛ أَوْ لِأَنَّ الظَّرْفَ يَنْسَعُ فِيهِ مَا لَا يَنْسَعُ فِي غَيْرِهِ. وَأَيُّ غُمُوضٍ فِي هَذَا حَتَّى يُنْجِي عَلَيْهِ هَذَا الْإِنْجَاءَ؟"

الْقَانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ هَذَا الظَّاهِرُ، وَالتَّقْدِيرُ: مَقْتَكُمُ {إِذْ تُدْعَوْنَ}، أَوْ التَّقْدِيرُ: اذْكُرُوا {إِذْ تُدْعَوْنَ}.
الْقَالِبُ: مَنْصُوبٌ بِالمَصْدَرِ الثَّانِي {مَقْتَكُمُ} وَهَذَا مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَيْسَ عَلَيْهِ: "لَا تَهْمُ لَمْ يَفْقَهُوا أَنْفُسَهُمْ وَقَتَ دُعَائِهِمْ إِلَى الْإِيمَانِ، إِنَّمَا مَقْتُوها يَوْمَ الْقِيَامَةِ" (العكبري، (بلا تاريخ)).

وَمِثْلُ الْآيَةِ السَّابِقَةِ، مِمَّا وَقَعَ فِيهِ فَصْلٌ بِالْأَجْنَبِيِّ بَيْنَ الظَّرْفِ، وَمَعْمُولِهِ، وَفِيهِ إِشْكَالٌ، قَوْلُهُ تَعَالَى: {تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ * سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ} [القدر: ٤، ٥]. فِيهِ مُتَعَلِّقُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ {حَتَّى مَطْلَعِ} ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ. ذَكَرَ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي الْعُكْبَرِيُّ (العكبري، (بلا تاريخ))، وَذَكَرَ الثَّلَاثُ الدَّرَوِيشُ (الدرويش، (بلا تاريخ)):

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِ{سَلَامٌ}، بِنَاءً عَلَى أَنَّ {سَلَامٌ} بِمَعْنَى مُسَلِّمَةٍ، وَأَنَّهَا خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ{هِيَ} مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَالتَّقْدِيرُ: الْمَلَائِكَةُ مُسَلِّمَةٌ إِلَى مَطْلَعِ الْفَجْرِ. وَوَقَعَ هَذَا التَّأْوِيلُ يَعْمَلُ الْمَصْدَرُ مَفْصُولًا عَنْ مَعْمُولِهِ بِالْأَجْنَبِيِّ: الْمُبْتَدَأُ {هِيَ}. وَهَذَا الْإِشْكَالُ مَذْفُوعٌ بِأَنَّ مَعْمُولَ الْمُضْمَرِ ظَرْفٌ، وَتُعْتَقَرُ فِي الظَّرْفِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي غَيْرِهِ.
الْقَانِي: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِ{تَنَزَّلُ}.

الْقَالِبُ: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: يَسْتَمِرُّونَ عَلَى السَّلَامِ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ.
وَمِنْ أَفْرَادِ هَذِهِ الْمُبَاحَثَةِ، مِمَّا وَقَعَ فِيهِ فَصْلٌ بِالْأَجْنَبِيِّ بَيْنَ الظَّرْفِ وَمَعْمُولِهِ، وَفِيهِ إِشْكَالٌ، قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ} [البقرة: ١٨٣، ١٨٤].

فَقَدْ وَرَدَ عُلَمَاءُ اللُّغَةِ عَلَى تَعْيِينِ نَاصِبِ {أَيَّامًا}، فَانْتَبَأَ الْأَنْبَارِيُّ (الأنباري، (١٩٨٠)) أَنَّهُ يُحْتَمَلُ فِي هَذَا النَّاصِبِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ:
الْأَوَّلُ: أَنَّ نَاصِبَهُ الْمَصْدَرُ {الصِّيَامُ}، وَرَدَّ الْأَنْبَارِيُّ لِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُوصُولِ وَصِلَتِهِ بِأَجْنَبِيٍّ، وَهُوَ قَوْلُهُ: {كَمَا كُتِبَ}. وَهَذَا الْوَجْهُ مَشْرُوطٌ بِجَعْلِ الْكَافِ فِي {كَمَا} فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الصِّيَامِ، وَالتَّقْدِيرُ: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ مُشْهِمًا لِلَّذِي كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، أَوْ تَجْعَلُ الْكَافُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ صِفَةً لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كِتَابَةً كَمَا كُتِبَ. لَكِنَّ هَذَا الْوَجْهُ جَوِّزٌ؛ لَكُونَ مَعْمُولُ الْمَصْدَرِ ظَرْفًا، وَالظَّرْفُ يُعْتَقَرُ فِيهِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي غَيْرِهِ (الخفاجي، (بلا تاريخ)).

الْقَانِي: أَنَّ نَاصِبَهُ الْمَصْدَرُ {الصِّيَامُ}، وَهَذَا أَيْضًا مَشْرُوطٌ بِجَعْلِ {كَمَا} فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ صِفَةً لِلصِّيَامِ؛ لِأَنَّ الصِّيَامَ عَامٌّ، لَمْ يَأْتِ بَيَانُهُ إِلَّا فِيمَا بَعْدُ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ {أَيَّامًا} دَاخِلًا فِي صِلَةِ الْمَصْدَرِ، فَيَصِحُّ الْوَجْهُ. وَقَدْ مَنَعَ الْعُكْبَرِيُّ هَذَا الْوَجْهُ؛ لَكُونَ الْمَصْدَرُ قَدْ وَصِفَ، أَقُولُ: هُوَ جَائِزٌ عَلَى مَبْدَأِ الْاِغْتِقَارِ.

الْقَالِبُ: أَنَّ نَاصِبَهُ فِعْلٌ مُضْمَرٌ، دَلَّ عَلَيْهِ {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ}، وَالتَّقْدِيرُ: صُومُوا {أَيَّامًا}. وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَكُونُ {أَيَّامًا} ظَرْفًا؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ يَعْمَلُ فِيهِ الْمَعْنَى. وَاخْتَارَهُ الرَّضِيُّ (الأستراباذي، (بلا تاريخ)).
وَأَضَافَ الْعُكْبَرِيُّ فِي الْمَسْأَلَةِ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ أَنَّ نَاصِبَهُ مَصْدَرٌ {كُتِبَ} الْأَوَّلَى، مَحْذُوفًا، وَإِنْ كَانَتْ الْكَافُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ صِفَةً لِهَذَا الْمَصْدَرِ الْمَحْذُوفِ، وَالتَّقْدِيرُ: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كِتَابَةً كَمَا كُتِبَ {أَيَّامًا}. وَقَدْ مَنَعَ الْعُكْبَرِيُّ هَذَا الْوَجْهُ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ وَصِفَ، وَإِذَا وَصِفَ، لَا يَعْمَلُ. أَقُولُ: وَهَذَا الْوَجْهُ جَائِزٌ؛ لَكُونَ مَعْمُولُ الْمَصْدَرِ ظَرْفًا، وَالظَّرْفُ يُعْتَقَرُ فِيهِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي غَيْرِهِ، كَمَا جَوِّزَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ.

الْقَانِي: الْفِعْلُ {كُتِبَ}؛ لِأَنَّ الصِّيَامَ مَرْفُوعٌ بِهِ، وَ{كَمَا كُتِبَ}؛ إِمَّا مَصْدَرٌ لِي{كُتِبَ}، وَإِمَّا نَعْتٌ لِلصِّيَامِ، وَكِلَاهُمَا لَا يَمْنَعُ عَمَلُ الْفِعْلِ {كُتِبَ}، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ، يَكُونُ {أَيَّامًا} ظَرْفًا، أَوْ مَفْعُولًا بِهِ عَلَى السَّعَةِ، وَكَوْنُهُ مَفْعُولًا بِهِ قَوْلُ الْأَخْفَشِ، إِذْ رَأَى أَنَّ الْمَعْنَى: "كُتِبَ الصِّيَامُ أَيَّامًا؛ لِأَنَّكَ شَغَلْتَ الْفِعْلَ بِالصِّيَامِ، حَتَّى صَارَ هُوَ يَقُومُ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَصَارَتِ الْأَيَّامُ كَأَنَّكَ قَدْ ذَكَرْتَ مِنْ فَعَلٍ هَذَا" (الأخفش، (١٩٨٠)).

وَبِنَاءً عَلَى السَّابِقِ تَحَصَّلَ فِي نَاصِبِ {أَيَّامًا} اِحْتِمَالٌ خَمْسَةٌ أَوْجُهُ، رَدُّ بَعْضُهَا، وَقَبْلُ بَعْضُهَا الْآخَرُ. وَأَرَى أَنَّ أَقْرَبَهَا أَنَّ نَاصِبَهُ الْمَصْدَرُ {الصِّيَامُ}؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، وَإِنْ خَرَجَ عَلَى الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ، لِمَا يَلْزَمُ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ، وَلِأَنَّهُ يُعْتَقَرُ فِي الظَّرْفِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي غَيْرِهِ، وَفِي جَوَازِهِ لَدَى الرَّضِيِّ (الأستراباذي، (بلا تاريخ))، سَنَدٌ لَنَا أَيْضًا.

وَالْآيَةُ الْكَرِيمَةُ الْآتِيَةُ، تَتَّصِلُ بِمَعْنَى الْمُبَاحَثَةِ السَّابِقَةِ، أَعْنِي: بِتَقْدِيمِ مَعْمُولِ الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ، وَتَتَّصِلُ بِمَعْنَى هَذِهِ الْمُبَاحَثَةِ، أَعْنِي: عَمَلَ الْمَصْدَرِ مَفْصُولًا عَنْ مَعْمُولِهِ بِالْأَجْنَبِيِّ. وَأَيَّامًا يَكُنِي الْأَمْرُ، فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ} [البقرة: ٣٦]، وَ[الأعراف: ٢٤]، إِشْكَالَانِ: يَتَّصِلُ الْأَوَّلُ بِتَعْيِينِ الْعَامِلِ فِي قَوْلِهِ: {فِي الْأَرْضِ}، وَالثَّانِي بِتَعْيِينِ الْعَامِلِ فِي قَوْلِهِ: {إِلَى حِينٍ}.

فَأَنبَأَ أَبُو حَيَّانَ (أبو حيان، (بلا تاريخ)) أَنَّ {مُسْتَقَرًّا} مُبْتَدَأٌ، {وَلَكُمْ} هُوَ الْخَبَرُ، وَأَنَّ {فِي الْأَرْضِ} مُتَعَلِّقٌ بِالْخَبَرِ، وَحَقِيقَتُهُ أَنَّهُ مَعْمُولٌ لِلْعَامِلِ فِي الْخَبَرِ {لَكُمْ}، وَأَنبَأَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ {فِي الْأَرْضِ} بِ{مُسْتَقَرًّا}، سَوَاءً أَكَانَ اسْمَ مَكَانٍ، أَمْ مَصْدَرًا بِمَعْنَى: اسْتِقْرَارًا؛

وَالْعِلَّةُ فِي عَدَمِ جَوَازِ ذَلِكَ أَنَّ اسْمَ الْمَكَانِ لَا يَعْمَلُ، وَلِأَنَّ الْمَصْدَرَ الْمَوْصُولَ لَا يُجَوِّزُ بَعْضُهُمْ تَقْدِيمَ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَتَيْنَا أَنَّهُ لَا يُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ {فِي الْأَرْضِ} خَبَرًا، وَ{لَكُمْ} مُتَعَلِّقٌ بِ{مُسْتَقَرٍّ}؛ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ. وَلَكِنَّ بَعْضَهُمْ أَجَازَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَعْمُولَ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ يُغْتَفَرُ فِيهِمَا مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِمَا.

وَأَمَّا الْإِشْكَالُ الثَّانِي، فَبَيْنَ مُتَعَلِّقِ قَوْلِهِ: {إِلَى حِينَ}، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ كَلَامًا مِنَ الْمَصْدَرَيْنِ: {مُسْتَقَرٌّ}، وَ{مَتَاعٌ} يَفْتَضِي أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ. أَمَّا تَعَلُّقُهُ بِ{مَتَاعٍ}، فَسَائِعٌ عَلَى تَقْدِيرَيْنِ: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحْذُوفٍ صِفَةٍ لَهُ، أَيْ وَمَتَاعٌ كَائِنٌ، أَوْ مُمْتَدٍّ إِلَى حِينَ، أَوْ يَتَعَلَّقُ بِ{مَتَاعٍ} نَفْسِهِ، أَيْ: وَاسْتِمْتَاعٌ إِلَى حِينَ، وَأَمَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِ{مُسْتَقَرٍّ}، فَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ مِنْ حَيْثُ الصَّنَاعَةُ النَّحْوِيَّةُ؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ بِالْمَحْذُوفِ، وَالْمَصْدَرُ مَوْصُولٌ، فَلَا يَفْصِلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ، وَلَكِنْ يُكْمِلُ إِجَارَةَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَعْمُولَ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَيُغْتَفَرُ فِي الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِمَا.

وَأَمَّا تَعَلُّقُ {إِلَى حِينَ} بِكُلِّ مِثْمَا، فَمِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى سَائِعٌ؛ لِأَنَّ كِلَيْهِمَا يَفْتَضِيهِ، وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَصِنَاعَةِ النَّحْوِ، فَتَمَّ وَجْهَانِ: الْأَوَّلُ يَمْنَعُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ تَعَلُّقَهُ بِالْأَوَّلِ يُؤَدِّي إِلَى الْفَصْلِ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ بِالْمَحْذُوفِ، وَالْمَصْدَرُ مَوْصُولٌ، فَلَا يَفْصِلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ، وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي، فَسَائِعٌ ذَلِكَ تَعَلُّقُ عَمَلًا بِمَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ، الَّذِينَ يَرَوْنَ أَنَّ الْمَصْدَرَ إِذَا نَوَّنَ، أَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، تَحَقَّقَتْ لَهُ الْأَسْمِيَّةُ، وَزَالَ عَنْهُ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ، فَانْقَطَعَ عَنْ أَنْ يُخْبِرَ إِعْرَابًا، فَوْقَ هَذَا لَا يَبْعُدُ تَعَلُّقُ {إِلَى حِينَ} بِكُلِّ مِثْمَا، وَبِخَاصَّةٍ أَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِمَا.

خَامِسًا: عَمَلُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ مَوْصُوفَةً:

تَعْمَلُ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ، غَيْرَ أَنَّهُا أَوْعَفُ مِنْهُ فِي الْعَمَلِ، وَيَشْتَرِطُ فِي عَمَلِهَا أَلَّا يُوصَفَا؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ يُضْعِفُ شَبَهَهُمَا بِالْفِعْلِ. وَلَكِنْ تَمَّ نَصُوصُ قُرْآنِيَّةٍ كَرِيمَةٍ وَقَعَتْ فِيهَا الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ مَوْصُوفَةً عَامِلَةً، عِنْدَ بَعْضِهِمْ، فِي الظَّرْفِ، خِلَافَ مَذْهَبِ جُمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ الَّذِينَ يَمْنَعُونَ عَمَلَهَا مَوْصُوفَةً فِي الظَّرْفِ، وَفِي غَيْرِهِ.

فَمِنْ ذَلِكَ اخْتِلَافُ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْعَامِلِ فِي الظَّرْفِ {إِذْ} مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: {ذُرِّيَّةٌ يَعْزِبُهَا مِنْ بَعْضِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} * إِذْ قَالَتْ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ {آل عمران: ٣٥: ٣٤}. وَقَدْ تَحَصَّلَ لِي مِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ خَمْسَةٌ أَوْجَهٍ فِي عَامِلِهِ (ينظر: العكبري، (بلا تاريخ)، ٢٥٣/١، والحلي، (١٩٩٤):

الأول: أَنَّ نَاصِبَهُ {سَمِيعٌ}، وَالتَّقْدِيرُ: وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ حِينَ قَالَتْ. وَهُوَ رَأْيُ الْأَنْبَارِيِّ (الأنباري، (١٩٨٠)). وَهَذَا الرَّأْيُ مَرْدُودٌ عِنْدَ جُمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ لِأَنَّ {سَمِيعٌ} وَصْفٌ مَوْصُوفٌ، وَاعْتَدَرَ الْحَلِيُّ لِهَذَا الرَّأْيِ، وَسَوَّعَهُ؛ لِأَنَّ عَامِلَهُ ظَرْفٌ، فَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الظَّرْفِ، وَعَدِيلُهُ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ (الحلي، (١٩٩٤)).

الثاني: أَنَّ نَاصِبَهُ {عَلِيمٌ}. قَالَ الْعُكْبَرِيُّ: "وَقِيلَ هُوَ ظَرْفٌ لِعَلِيمٍ" (العكبري، (بلا تاريخ)).

الثالث: أَنَّ عَامِلَهُ فِعْلٌ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ أَذْكَرُ، فَيَكُونُ {إِذْ} مَفْعُولًا بِهِ، لَا ظَرْفًا، وَالتَّقْدِيرُ أَذْكَرُ يَا مُحَمَّدُ وَقْتُ قَوْلِ امْرَأَةِ عِمْرَانَ: كَيْتَ وَكَيْتَ. وَهُوَ قَوْلُ الْأَخْفَشِ وَالْمُبَرِّدِ (الزجاج، (١٩٩٤)). وينظر: النحاس، (١٩٨٨)).

الرابع: أَنَّ نَاصِبَهُ مَعْنَى الْأَصْطِفَاءِ، أَيْ: بِاصْطِفَى الْمُقَدَّرَةِ مَعَ آلِ عِمْرَانَ، فِي الْآيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ. وَهَذَا قَوْلُ الرَّجَّاحِ. قَالَ بَعْدَ أَنْ أَتَيْنَا بِرَأْيِ أَبِي عُبَيْدَةَ، وَالْأَخْفَشِ، وَالْمُبَرِّدِ: "وَالْمَعْنَى عِنْدِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، غَيْرَ مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ هَذِهِ الْجَمَاعَةُ، وَإِنَّمَا الْعَامِلُ فِي {إِذْ قَالَتْ} مَعْنَى الْأَصْطِفَاءِ، الْمَعْنَى: وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَاصْطَفَى آلَ عِمْرَانَ {إِذْ قَالَتْ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا} (الزجاج، (١٩٩٤)). وَتَبِعَهُ الْعُكْبَرِيُّ (العكبري، (بلا تاريخ)).

وَالَّذِي دَفَعَ الرَّجَّاحَ إِلَى أَنْ يَقْدِرَ الْعَامِلَ فِعْلًا مَحْذُوفًا، مَذْلُومًا عَلَيْهِ بِ{اصْطَفَى}، الْمَفْعُولُ بِهِ، فِي الْآيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ: {إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ} {آل عمران: ٣٣}؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْ عَطْفٍ مُفْرَدٍ عَلَى مُفْرَدٍ، فَلَوْ جُعِلَ مِنْ عَطْفِ الْمُفْرَدَاتِ، لِلزِّمِّ أَنْ يَكُونَ وَقْتُ اصْطِفَاءِ آدَمَ هُوَ وَقْتُ قَوْلِ امْرَأَةِ عِمْرَانَ: كَيْتَ وَكَيْتَ، وَالْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ لِتَغَايُرِ زَمَنِ الْأَصْطِفَاءِ (الحلي، (١٩٩٤))؛ لِذَلِكَ قَدَّرَ عَامِلًا غَيْرَ هَذَا الْمَفْعُولِ بِهِ.

الخامس: أَنَّ {إِذْ} زَائِدَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ، إِذْ قَالَ: "وَمَعْنَاهُ: قَالَتْ امْرَأَةُ عِمْرَانَ" (أبو عبيدة، (بلا تاريخ)). وَلِلَّهِ دُرُّ الرَّجَّاحِ كَيْفَ رَدَّ عَلَى أَبِي عُبَيْدَةَ، إِذْ قَالَ: "وَلَمْ يَصْنَعْ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي هَذَا شَيْئًا. قَالَ جَمِيعُ النَّحْوِيِّينَ: إِنَّ {إِذْ} يَدُلُّ عَلَى مَا مَضَى مِنَ الْوَقْتِ، فَكَيْفَ يَكُونُ الدَّلِيلُ عَلَى مَا مَضَى مِنَ الْوَقْتِ لَغَوًا، وَهِيَ اسْمٌ مَعَ مَا بَعْدَهَا" (الزجاج، (١٩٩٤)). وَغَلَطَهُ أَيْضًا الْحَلِيُّ بِقَوْلِهِ: "وَهَذَا عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ غَلَطٌ، وَكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ يُضْعَفُ فِي النَّحْوِ".

وَمِنْ أَفْرَادِ هَذِهِ الْمُبَاحَثَةِ تَعْيِينُ الْعَامِلِ فِي {إِبْرَاهِيمَ}، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: {قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ} [الممتحنة: ٤]. [المُتَمَتِّحَةُ: ٤]. فَقَدْ ذَكَرَ الْعُكْبَرِيُّ (العكبري، بلا تاريخ) أَنَّ فِي الْعَامِلِ فِيهِ خَمْسَةٌ أَوْجُهُ، مَنَعَ الْأَوَّلُ مِنْهَا، وَرَدَّدَهَا الْحَلِيُّ (الحلي، ١٩٩٤)، مُجَوِّزًا مَا مَنَعَ الْعُكْبَرِيُّ. الْأَوَّلُ: أَنَّ عَامِلَهُ {أُسْوَةٌ}. قَالَ الْعُكْبَرِيُّ: "وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِ{أُسْوَةٍ}؛ لِأَنَّهَا قَدْ وَصِفَتْ"، وَرَدَّ عَلَيْهِ الْحَلِيُّ، وَهُوَ مَا أَرَاهُ، فَقَالَ: "وَهَذَا لَا يُبَالِي بِهِ؛ لِأَنَّهُ يُعْتَمَرُ فِي الظَّرْفِ مَا لَا يُعْتَمَرُ فِي غَيْرِهِ". الثَّانِي: أَنَّ عَامِلَهُ صِفَةٌ تَأْنِيَّةٌ، مَحْدُوفَةٌ لِرَأْسِ {أُسْوَةٍ}. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِ{حَسَنَةٍ}، تَعَلَّقَ الظَّرْفُ بِالْعَامِلِ. الرَّابِعُ: أَنَّ عَامِلَهُ حَالٌ مَحْدُوفَةٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِ فِي {حَسَنَةٍ}. الْخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ نَاصِبُهُ خَبَرٌ كَانَ الْمَحْدُوفُ، وَيَكُونُ {لَكُمْ} تَبْيِينًا. وَأَنَا لَا أَرَى مَانِعًا مِنْ أَنْ تَعْمَلَ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ فِي الظَّرْفِ، فَذَلِكَ أَقَلُّ تَكَلُّفًا مِنْ تَقْدِيرِ مَحْدُوفٍ، كَمَا أَنَّ الصِّفَةَ، وَإِنْ وَصِفَتْ، مَا زَالَتْ رَائِحَةُ الْفِعْلِ فِيهَا، وَالظَّرْفُ يَكْفِيهِ مِثْلُ هَذِهِ الرَّائِحَةِ، بَلْ يَكْفِيهِ الْوَهْمُ؛ لِيَعْمَلَ فِيهِ. وَقَدْ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ لِابْنِ جَنِّي، رَحِمَهُمَا اللَّهُ: "الظَّرْفُ يَعْمَلُ فِيهِ الْوَهْمُ، مِثْلًا" (ابن جني، ١٩٦٢).

سَادِسًا: حَذْفُ الظَّرْفِ، وَبَقَاءُ عَامِلِهِ:

الْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةٌ بَيْنَ النُّحَاةِ، وَتُمَثِّلُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا} [البقرة: ٤٨]. وَهِيَ نَصٌّ مُشْكِلٌ لَدَى النُّحَاةِ. وَيَتِمَثَّلُ هَذَا الْإِشْكَالُ فِي أَنَّ فِيهَا حَذْفًا. فَمَا الْمَحْدُوفُ مِنْهَا؟ أَهُوَ حَرْفُ الْجَرِّ، وَمَجْرُورُهُ عَائِدُ الظَّرْفِ، أَوْ عَائِدُ الظَّرْفِ وَحْدَهُ، أَوْ حَرْفُ الْجَرِّ وَحْدَهُ؟

لَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ كُلُّهُ. وَقَدْ فَصَّلَ هَذَا الْإِشْكَالَ الْفَرَاءُ، ثُمَّ أَنْبِئَ بِهِ بَعْدَ عَلَى أَنْحَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ. رَأَى الْفَرَاءُ، إِذْ وَقَفَ عَلَى الْآيَةِ، أَنَّ الْمَحْدُوفَ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ دَفْعَةً وَاحِدَةً، وَأَنَّ الْمَعْنَى: {وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي فِيهِ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا}. قَالَ: "فَإِنَّهُ قَدْ يَعُودُ عَلَى الْيَوْمِ، وَاللَّيْلَةِ ذِكْرُهُمَا مَرَّةً بِالْهَاءِ وَحْدَهَا، وَمَرَّةً بِالصِّفَةِ (الْمُرَادُ بِالصِّفَةِ فِي اصْطِلَاحِ الْكُوفِيِّينَ حَرْفُ الْجَرِّ. يَنْظُرُ: الْجِبَالِي، ١٩٨٣)، فَيَجُوزُ ذَلِكَ، كَقَوْلِكَ: لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا، وَتَضْمِيرُ الصِّفَةِ، ثُمَّ تُظْهِرُهَا، فَتَقُولُ: لَا تَجْزِي فِيهِ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا" (الفرء، ١٩٨٠).

وَنَقَلَ الْفَرَاءُ عَنْ شَيْخِهِ الْكِسَائِيِّ أَنَّ الْمَحْدُوفَ هُوَ الْعَائِدُ فَقَطْ، وَأَنَّ الْمَعْنَى: {وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِيهِ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا؛ لِأَنَّ الْكِسَائِيَّ كَانَ لَا يُجِزُّ حَذْفَ الظَّرْفِ، وَيُحِطُّ ذَلِكَ، فَلَا يُجِزُّ أَنْ تَقُولَ: هَذَا رَجُلٌ قَصَدْتُ، وَلَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَرْغَبُ، وَأَنْتَ تُرِيدُ: قَصَدْتُ إِلَيْهِ، وَأَرْغَبُ فِيهِ، إِذْ لَوْ جَارَ ذَلِكَ، جَارَ: الَّذِي تَكَلَّمْتُ زَيْدًا، وَأَنْتَ تُرِيدُ: الَّذِي تَكَلَّمْتُ فِيهِ. وَهُوَ يَذْهَبُ بِهَذَا إِلَى أَنَّ الْهَاءَ لَيْسَ ظَرْفًا، بَلْ هِيَ مَفْعُولٌ بِهِ. قَالَ الْأَخْفَشُ فِي هَذَا الْمَذْهَبِ: "وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّمَا أَضْمَرَ الْهَاءَ، أَرَادَ: لَا تَجْزِيهِ، وَجَعَلَ هَذِهِ الْهَاءَ اسْمًا لِلْيَوْمِ مَفْعُولًا، كَمَا تَقُولُ: رَأَيْتُ رَجُلًا يُحِبُّ زَيْدًا، تُرِيدُ: يُحِبُّهُ زَيْدًا" (الأخفش، ١٩٨١). وَمَذْهَبُ الْكِسَائِيِّ هَذَا قَبْلَهُ الرِّضِيُّ، إِذْ قَالَ: "قَدْ يَتَوَسَّعُ فِي الظَّرْفِ الْمُتَصَرِّفِ، فَيُجْعَلُ مَفْعُولًا بِهِ، فَحِينَئِذٍ يَسُوءُ أَنْ يُضْمَرَ، مُسْتَعْنِيًا عَنْ لَفْظِ: (فِي)، كَقَوْلِكَ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ صُمْتُه" (الاستراباذي، بلا تاريخ).

وَنَقَلَ الْفَرَاءُ عَنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ أَنَّ الْمَحْدُوفَ، فِي الْآيَةِ، حَرْفُ الْجَرِّ، ثُمَّ خِذَفَ الْعَائِدُ بَعْدَ وَصُولِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ، وَأَنَّ الْمَعْنَى: {وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِيهِ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا}. وَلَكِنَّ الَّذِي فِي الْكِتَابِ لِسِيبَوَيْهِ (سيبويه، ١٩٧٧)، وَفِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ، (الأخفش، ١٩٨١). وَذَكَرَ ابْنُ جَنِّي فِي الْخَصَائِصِ (بلا تاريخ) أَنَّ الْأَخْفَشَ "ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ خِذَفَ حَرْفُ الْجَرِّ، فَصَارَ: تَجْزِيهِ، ثُمَّ حَذَفَ الضَّمِيرَ، فَصَارَ: تَجْزِي". وَالَّذِي فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ (١٩٨١)، أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ قَوْمٍ، لَمْ يُسَمِّهِمْ: ((فِي الْآيَةِ، أَنَّ الْمُضْمَرَ (فِيهِ)، أَيْ حَرْفُ الْجَرِّ وَمَجْرُورُهُ، فَيَكُونُ الْمَذْهَبُ وَاحِدًا عِنْدَ ثَلَاثِهِمْ.

وَهَذَا كَلَامُ الْفَرَاءِ فِي الْآيَةِ: "وَقَوْلُهُ: {وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا}: فَإِنَّهُ قَدْ يَعُودُ عَلَى الْيَوْمِ، وَاللَّيْلَةِ ذِكْرُهُمَا مَرَّةً بِالْهَاءِ وَحْدَهَا، وَمَرَّةً بِالصِّفَةِ، فَيَجُوزُ ذَلِكَ، كَقَوْلِكَ: لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا، وَتَضْمِيرُ الصِّفَةِ، ثُمَّ تُظْهِرُهَا، فَتَقُولُ: لَا تَجْزِي فِيهِ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا. وَكَانَ الْكِسَائِيُّ لَا يُجِزُّ إِضْمَارَ الصِّفَةِ فِي الصِّلَاتِ، وَيَقُولُ: لَوْ أَجَزْتُ إِضْمَارَ الصِّفَةِ، هَاهُنَا، لَأَجَزْتُ: أَنْتَ الَّذِي تَكَلَّمْتُ. وَأَنَا أُرِيدُ: الَّذِي تَكَلَّمْتُ فِيهِ. وَقَالَ غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ: لَا نُجِزُّ الْهَاءَ، وَلَا تَكُونُ، وَإِنَّمَا يُضْمَرُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ الصِّفَةُ" (الفرء، ١٩٨٠).

وَأَيَّامًا يَكُنِ الْأَمْرُ، فَالَّذِي يَنْبَغِي الْإِنْبَاهُ إِلَيْهِ، هُوَ مَقْصِدُ هَذِهِ الْمُبَاحَثَةِ، ضَمْنُ مَقْصِدِ الدِّرَاسَةِ عَامَّةً، أَغْنَى مَبْدَأَ الْإِعْتِقَادِ، أَوْ التَّوَسُّعِ فِي الظَّرْفِ. وَهَاهُنَا أُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْأَخْفَشَ مَعَ إِلَى مَسْأَلَةِ التَّوَسُّعِ فِي الظَّرْفِ، مِنْ دُونِ أَنْ يَسْتَعْمِلَ الْمُصْطَلَحَ نَفْسَهُ، إِذْ قَالَ مُعَلِّقًا عَلَى الْآيَةِ: "فَتَوَنَّ الْيَوْمُ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ (فِيهِ) مُضْمَرًا، وَجَعَلَهُ مِنْ صِفَةِ الْيَوْمِ، كَأَنَّهُ قَالَ: يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ فِيهِ شَيْئًا. وَإِنَّمَا جَارَ

إِضْمَارُ (فِيهِ)، كَمَا جازَتْ إِضَافَتُهُ إِلَى الْفِعْلِ. تَقُولُ: هَذَا يَوْمٌ يَفْعَلُ زَيْدٌ. وَلَيْسَ مِنَ الْأَسْمَاءِ شَيْءٌ يُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ غَيْرَ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ، وَلِذَلِكَ جازَ إِضْمَارُ (فِيهِ) "الأخفش، (١٩٨١)).

فَكَلامُ الْأَخْفَشِ، كَمَا تَرَى، يُنْبِئُ بِأَنَّ الظَّرْفَ مَجَالٌ لِلتَّوَسُّعِ فِيهِ، ثُمَّ جَاءَ الْأَحْقَوْنَ، فَأَفْصَحُوا عَنْ أَنَّ الحَذْفَ سَائِعٌ، سَوَاءٌ أَكَانَ الْمُحذُوفُ الْجَارَ وَالْمَجْزُورَ مَعًا، أَمْ الْعَائِدَ إِلَى الظَّرْفِ وَحْدَهُ، أَوْ حَرْفَ الْجَرِّ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّ الْمُحذُوفَاتِ ظُرُوفٌ، وَالظُّرُوفُ يَتَسَّعُ فِيهَا مَا لَا يَتَسَّعُ فِي غَيْرِهَا. قَالَ الْخَلِيجِيُّ: "وَالْعَائِدُ مُحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: لَا تَجْزِي فِيهِ، ثُمَّ حَذِفَ الْجَارُ وَالْمَجْزُورُ؛ لِأَنَّ الظُّرُوفَ يَتَسَّعُ فِيهَا مَا لَا يَتَسَّعُ فِي غَيْرِهَا" (الخليجي، (١٩٩٤)).

وَأُشِيرُ، فِي سِيَاقِ حَذْفِ الظَّرْفِ مِنَ الْآيَةِ، إِلَى أَنَّ ابْنَ جَنِّيَّ عَقَدَ فِي (الْحَصَائِصِ) بَابًا، عُنْوَانُهُ: "فِي شَجَاعَةِ الْعَرَبِيَّةِ"، أَنْبَأَ فِيهِ بِحَذْفِ الْأِسْمِ، وَمِنْهُ حُذِفَ الظَّرْفُ؛ لِذِلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ "ابن جني، (بلا تاريخ)).

خَاتِمَةٌ:

لَقَدْ جَمَعَتِ الدِّرَاسَةُ آيَاتِ قُرْآنِيَّةً كَرِيمَةً، وَقَعَ فِيهَا مَا ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مُشْكِلٌ، مِنْ حَيْثُ كَانَ الظَّرْفُ أَحَدَ مُكَوِّنَاتِ نَظْمِهَا. وَلَمْ يَكُنْ تَعْيِينُ الْعَامِلِ فِي هَذَا الظَّرْفِ، فِيهَا كُلِّهَا، وَفَقَ هَذَا النِّظْمِ، مَحَلَّ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَأَرْبَابِهَا، وَإِنَّمَا كَانَتْ أَقْوَالُهُمْ فِيهِ شَيْئًا؛ كُلُّ قَوْلٍ كَانَتْ لَهُ جِهَةٌ، غَيْرُ الَّتِي لِلْآخِرِ، وَعِلَّةٌ غَيْرُ الْعِلَّةِ الَّتِي لِلْآخِرِ، وَكَانَ مِنْ بَيْنِ هَذِهِ الْعِلَلِ أَنَّ مَعْمُولَ الْعَامِلِ ظَرْفٌ، وَالظَّرْفُ يُغْتَفَرُ، أَوْ يَتَسَّعُ فِيهِ مَا لَا يَتَسَّعُ فِي غَيْرِهِ. وَهَذَا مَا أَمَلْتُ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ بَيَانَهُ، وَالْإِنْبَاءَ بِهِ.

وَلِتَحْقِيقِ الدِّرَاسَةِ غَرَضُهَا، وَمَا أَمَلْتُ بَيَانَهُ، تَبَيَّنَتْ مَبْدَأُ الْإِغْتِفَارِ، أَوْ التَّوَسُّعِ فِي الظَّرْفِ، حَيْثُ أَمَكَّنَهَا ذَلِكَ، فِي نَصِّ الْجُمْلَةِ الْقُرْآنِيَّةِ، حَيْثُ أَشَارَ إِلَى هَذَا الْمَبْدَأِ الْمُقْسِرُونَ، وَالْمُغَرَّبُونَ، وَمَنْ كَانَتْ لَدَيْهِ مُكْنَنَةٌ فِي تَحْلِيلِ نَظْمِ الْجُمْلَةِ، وَبَيَانِهَا، فِي الْآيَةِ الْقُرْآنِيَّةِ؛ لِلْمَوْصُولِ هَذَا النِّظْمِ إِلَى أَنَّهُ جَاءَ عَلَى سَنَنِ الْعَرَبِيَّةِ، فِي كَلَامِهَا، غَيْرَ مُخَالِفٍ لِهَذَا السَّنَنِ، بَلْ جَاءَ بِأَزِيدٍ مِنْ ذَلِكَ، إِذْ جَاءَ بِلَطَائِفٍ فِي نَظْمِ الْجُمْلَةِ، دَلِيلُهَا هَاهُنَا وَفَرَهُ أَقْوَالِ الْمُحَلِّلِينَ، مِنْ أَرْبَابِ الصَّنْعَةِ، وَثَّقَيْنَاهَا؛ لَطَائِفَ لَمْ تَكُنْ لِيَتَكُونَ، إِلَّا فِي كِتَابِ اللَّهِ، آيَةِ رَسُولِهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَسَلَّم، إِلَى قَوْمٍ صَنَعْتُهُمُ الْعَرَبِيَّةُ.

وَتَبَيَّنَ مِنْ أَفْرَادِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ نَوْعَانِ مِنَ الْعَامِلِ فِي الظَّرْفِ، وَفَقَ مَبْدَأُ الْإِغْتِفَارِ: نَوْعٌ مُتَّفَقٌ فِيهِ، كَالْعَامِلِ فِي الظَّرْفِ فِي تَرْكِيبِ جُمْلَةٍ إِنْ، إِذَا تَأَخَّرَ اسْمُهَا عَنْهَا وَجُوبًا، غَيْرُ مُسَبُوقٍ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا} [النبا: ٣١] أَوْ مُسَبُوقًا بِهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {إِنَّ فِي ذَلِكَُمْ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ} [الأنعام: ٩٩]، فَالْعَامِلُ فِي مِثْلِ هَذَا الْإِسْتِفْرَازِ الْمُقَدَّرِ خَبَرٌ لِ"إِنْ". وَمِنْ هَذَا الْمَتَّفَقِ فِيهِ أَيْضًا عَامِلُ الظَّرْفِ إِذَا تَأَخَّرَ خَبَرٌ إِنْ عَنِ اسْمِهَا مَفْصُولًا بَيْنَهُمَا بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ} [الحجر: ٧٢]، فَيَكُونُ عَامِلُ الظَّرْفِ خَبَرٌ إِنْ، وَهُوَ {يَعْمَهُونَ}.

وَالنَّوْعُ الْآخَرُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ. وَمِنْهُ عَامِلُ الظَّرْفِ إِذَا فَصَلَ الظَّرْفُ بَيْنَ الْمُتَبَدِّأِ، أَوْ مَا أَصْلُهُ مُتَبَدِّأً، وَبَيْنَ الْخَبَرِ الْمَوْصُولِ بِ(أَنْ)، الْمَجْزُورِ بِحَرْفِ جَرٍّ. وَمِنْهُ كَذَلِكَ عَامِلُ الظَّرْفِ إِذَا فَصَلَ الظَّرْفُ بَيْنَ لَوْلَا وَجَوَابِهَا، وَإِذَا تَقَدَّمَ الظَّرْفُ عَلَى مَعْمُولِهِ الْمَسْبُوقِ بِمَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، كَهَمْزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ، وَلَامِ الْقَسَمِ، وَالنَّفْيِ، وَالْقَاءِ، وَالْإِلَّا الْإِسْتِثْنَائِيَّةِ. وَمِنْ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ أَيْضًا أَنْ يَعْمَلَ فِي الظَّرْفِ خَبَرٌ لَيْسَ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ، وَأَنْ يَعْمَلَ فِي الظَّرْفِ الْمَصْدَرُ مُحذُوفًا، أَوْ مُؤَكَّدًا لِعَامِلِهِ، أَوْ مَوْصُوفًا قَبْلَ الْعَمَلِ، أَوْ مُقَدَّمًا عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ، أَوْ مَفْصُولًا عَنْ مَعْمُولِهِ بِالْأَجْزَائِ، وَأَنْ يَعْمَلَ فِي الظَّرْفِ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ مَوْصُوفَةً.

المراجع:

١. الألوسي، م، (١٤١٥هـ) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق علي عبد الباري عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، ج ٢، ص: ٢٠٣، ١٩٥، ج ٥، ص: ٢٨٦، ٣٤٧، ج ٨، ص: ٢١٠، ج ٩، ص: ٢٨١، ج ١٢، ص: ٢٠، ١٢٢، ج ٢١، ص: ١٢٣، ج ٢٧، ص: ٩٩، ج ٣٠، ص: ٣٢٨.
٢. الأخفش، س، (١٩٨١) معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، ط ٢، ج ١، ص: ١٥٨، ٨٨.
٣. الأزهرى، خ، (بلا تاريخ) شرح التصريح على التوضيح، القاهرة، دار إحياء التراث العربى، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج ٢، ص ٦٣، ٦٢.
٤. الأستراباذي، م، (بلا تاريخ) شرح الكافية في النحو، بيروت، دار الكتب العلمية، ج ١، ص: ١٩٠، ج ٢، ص: ٣٩٩، ٢٩٠، ١٩٥.
٥. الأسفراييني، م، (١٩٨١) فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، إربد، جامعة اليرموك، ص ٧٠، ٦٩.
٦. الأنباري، ع، (بلا تاريخ) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الفكر، ج ١، ص: ٢٧٦، ٤٧.

٧. الأنباري، ع، (١٩٨٠)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج ١، ص: ١٤٢، ١٤٣، ٢٠٠.
٨. الأنباري، م، (١٩٨٠) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون، ط ٤، القاهرة، دار المعارف، ص ٢٦٧، ٥٧٧.
٩. البغدادي، ع، (بلا تاريخ) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، بيروت، دار صادر، ج ٢، ص: ٣٩١، وج ٣، ص: ٥٧٢.
١٠. البيضاوي، ع، (١٩٩٦) تفسير البيضاوي، إشراف مكتب البحوث والدراسات، بيروت، دار الفكر، ج ٣، ص: ٢٣٠.
١١. ابن الحاجب، ع، (١٩٨٩) أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل بيروت، ودار عمّار عمّان، ج ١، ص: ٢٨٣، ٢٨٤، ١٦٣، ١٦٤، ج ٢، ص: ٧٥٥، ٧٥٦.
١٢. ابن السراج، م، (١٩٨٥) الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ج ١، ص: ٢٥٥، ٢٢٣ - ٢٢٨، ٢٣٤ - ٢٤٦.
١٣. ابن جني، ع، (١٩٦٢) التمام، بغداد، ص ١٧٤.
١٤. ابن جني، ع. (بلا تاريخ) الخصائص، حققه محمد علي النجّار، ط ٢، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، ج ٢، ص: ٤٧٣، ٣٧٢.
١٥. ابن عادل، ع، (بلا تاريخ) تفسير اللباب، بيروت، دار الكتب العلمية، ج ١، ص: ٢٨٤ - ٢٨٥.
١٦. ابن عاشور، م، (بلا تاريخ) التحرير والتنوير، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، ج ٢٣، ص: ٦٣.
١٧. ابن منظور، م، (بلا تاريخ) لسان العرب، بيروت، دار صادر، ج ١، ص: ٢٧، ٦٥.
١٨. ابن هشام، ج، (١٩٧٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلّق عليه مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط ٣، بيروت، دار الفكر، ص ٥٦٦، ٩٠٩، ١١٤، ٩١١، ٥٧٠، ٥٧١.
١٩. ابن يعيش، ي، (بلا تاريخ) شرح المفصل، بيروت عالم الكتب، والقاهرة مكتبة المتنبّي ج ٦، ص: ٦١١.
٢٠. أبو حيّان، م، (الجزء الأول ١٩٨٤، والجزء الثاني ١٩٨٧)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، ط ١، القاهرة، مطبعة النسر الذهبي، مطبعة المدني، ج ١، ص: ٢٥٢، ٢٥٣، ج ٢، ص: ٢٧٢، ١٨٥.
٢١. أبو حيّان، م، (بلا تاريخ) البحر المحيط، الرياض، مكتبة ومطابع النصّ الحديثة، ج ١، ص: ٣٩٥، ١٦٤، ج ٢، ص: ٣٣٤، ج ٥، ص: ٤٥٢، ٤٥٣.
٢٢. أبو عبيدة، م، (بلا تاريخ) مجاز القرآن، عارضه بأصوله وعلّق عليه محمد فؤاد سزكين، القاهرة، مكتبة الخانجي، ج ١، ص: ٩٠، ج ٢، ص: ١١٠.
٢٣. الجبالي، ح، (٢٠٠٥) الأحكام المبنية على كثرة الاستعمال عند الفراء في ضوء كتابه (معاني القرآن)، مجلّة جامعة النجاح للأبحاث. ب. (العلوم الإنسانية)، جامعة النجاح الوطنية. نابلس، فلسطين، المجلد ١٩، عدد ١، ص ٢٦٠.
٢٤. الجبالي، ح، (٢٠١٥) الخلاف النحوي الكوفي، ط ١، عمان، الأردن، دار المأمون للنشر والتوزيع، ص ٤٣٣، ٦٦٥.
٢٥. الجبالي، ح، (١٩٨٣) في مصطلح النحو الكوفي، تصنيفا واختلافا واستعمالا، رسالة ماجستير، اربد، الأردن، جامعة اليرموك، ص ٧٠.
٢٦. الجبالي، ح، (١٩٩٩) الفصل النحوي. ظواهره وعلله، مجلّة جامعة النجاح للأبحاث. ب. (العلوم الإنسانية)، جامعة النجاح الوطنية. نابلس، فلسطين، المجلد ١٣، العدد ١، ص ٢٠١، ٢٤٦.
٢٧. الجبالي، ح، (٢٠٠٤) الكوفيون والرسم الإملائي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، الزرقاء. المملكة الأردنية الهاشمية، المجلد ٦، العدد الأول، ص ٦١، ١٠٤.
٢٨. الحلبي، ي، (١٩٩٤) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق علي معوض وآخرين، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ج ١، ص: ٣٧٤، ٤٩٦، ٢١٤، ج ٢، ص: ٤٩١، ١٤٤، ٧٠، ٧١، ج ٣، ص: ٢٤٨، ٢٤٩، ٤٦٤، ٣٠٤، ج ٤، ص: ٤٤٠، ٩١، ج ٥، ص: ٣٤٥، ٣٢٦، ١٨٧، ٢٤٩، ٢١٥، ج ٦، ص: ٦٧، ٣١.
٢٩. الخفاجي، أ، (بلا تاريخ) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسماة، عناية الرازي وكفاية القاضي على تفسير البيضاوي، بيروت، دار صادر، ج ٢، ص: ٢٧٤.
٣٠. الدرويش، م، (بلا تاريخ) إعراب القرآن وبيانه، سورية، دار الإرشاد، ج ١، ص: ٤٤٩، ٤٥٠، ج ٨، ص: ٥٤٥، ج ١٠، ص: ٥٣٨.
٣١. الرازي، م، (١٩٩١) التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، ط ١، القاهرة، دار الغد العربي، ج ١، ص: ١٣٨.
٣٢. الزّجاج، إ، (١٩٩٤) معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلي، ط ٢، القاهرة، دار الحديث، ج ١، ص: ٤٠٠.

٣٣. الرَّحِيلِي، و، (١٤١٨هـ) التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، ط٢، دمشق، دار الفكر المعاصر، ج ١٢، ص: ٥٣.
٣٤. الرَّمَحْشَرِي، م، (١٩٧٢) الكشف، حقق الرواية محمد الصادق قمحاوي، القاهرة، البابي الحلبي، ج ١، ص: ٤٤١، ٣٩٩، ج ٢، ص: ١٧٦، ٢٦٥، ٣٠٨، ٥٤١، ج ٣، ص: ٥٥٠، ٥٨٥، ٣٤٧، ٤١٧.
٣٥. السِّلْسِلِي، ع، (١٩٨٦) شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق الشريف عبد الله علي الحسيني، ط١، مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية، ج ١، ص ٣٦٢.
٣٦. سيبويه، ع، (١٩٧٧) الكتاب، تحقيق محمد عبد السلام هارون، ط٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج ١، ص: ٢١١، ٣٨٦.
٣٧. السَّيُوطِي، ع، (١٩٧٥) الأشباه والنظائر، حققه طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ج ١، ص: ١٤، ج ٣، ص: ١٦٦.
٣٨. السَّيُوطِي، ع، (١٩٧٩) همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد العال مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، ج ١، ص: ٣٠٤، ج ٥، ص: ٦٥-٧١.
٣٩. الشريفي، م، (بلا تاريخ) تفسير السراج المنير، بيروت، دار الكتب العلمية، ج ١، ص: ١٢.
٤٠. صافي، م، (١٤١٨هـ) الجدول في إعراب القرآن، ط ٤، دمشق، دار الرشيد مؤسسة الإيمان، ج ٢٠، ص: ٢٨٠.
٤١. الصَّبَّان، م، (بلا تاريخ) حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ج ٢، ص: ٧١.
٤٢. العكبري، ع، (بلا تاريخ) التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد علي البجاوي، بيروت، دار الجيل، ج ١، ص: ١١٧، ٢٦٥، ٢٧٨، ٤٢٠، ٥٦٠، ٢٧٥، ٢٥٣، ج ٢، ص: ٨٤٠، ٦٥٥، ٩٢٨، ٩٦٨، ٨٩٣، ٦٦٤، ٩٦٤، ١١٢٧، ١١١٦، ١٢٩٦، ١٢١٨.
٤٣. الفراء، ي، (١٩٨٠) معاني القرآن، ط ٢ مصورة، بيروت، عالم الكتب، ج ١، ص: ٦٦، ٩٩، ١٦٥، ٣٢-٣٤، ج ٢، ص: ٢٢، ٣٠، ١٠١، ٤٣، ج ٣، ص: ٨-٩، ٦٨، ٧٨.
٤٤. الفراهيدي، خ، (١٩٨٦) العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط٢، بغداد، دار ومكتبة الهلال، ج ٨، ص: ٣٩٢.
٤٥. قباوة، ف، (١٩٨١) إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط٣، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ص ٢٦١-٢٧٧، ٣١٨.
٤٦. القيسي، م، (١٩٨١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محي الدين رمضان، ط ٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ج ١، ص: ٣٥١-٣٥٢.
٤٧. المبرِّد، م، (١٩٩٧) الكامل في اللغة والأدب، عارضه بأصوله وعلّق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، بيروت، المكتبة العصرية، ج ١، ص: ٣٣.
٤٨. المجاشعي، ع، (١٩٨٥) شرح عيون الإعراب، حققه وقدم له جميل حنا حداد، ط١، الأردن، الزرقاء، مكتبة المنار، ص ١١٣.
٤٩. المرادي، ح، (١٩٨٣) الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، ط٢، بيروت، منشورات دار الأوقاف الجديدة، ص ١٢٩.
٥٠. النحاس، أ، (١٩٨٨) إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد، ط ٢، بيروت، عالم الكتب، ج ١، ص: ٢٦٣، ٣٦٩، ج ٢، ص: ١١٩.



رفاد للدراسات والأبحاث
www.refaad.com

المجلة الدولية للدراسات اللغوية والأدبية العربية

المجلد ١ العدد ١ - ٢٠١٩، ص ١ - ص ٢٤

<https://doi.org/DOI:10.31559/JALLS2019.1.1.1>



The Key Factor in Adverbs: A Study in Qur'anic Text in the Light of "What is Plausible in Adverbs is not so Anywhere Else" Principle

Hamdi Mahmoud Jabali

Professor of Arabic Language Department- Faculty of Arts- An-Najah National University-
Palestine

hamdi.jabali@najah.edu

Abstract: This study traces Qur'anic verses that contain seemingly problematic issues in terms of the fact that the adverb is one of their constituents. Allocating the adverbial key factor in such verses has never gained Arabic linguists' unanimity at all; these linguists have had different perspectives and different explanations as well. The main objective of this study is to prove that among these perspectives is the affected entity is an adverb and that adverbs are plausible and capable of containing anything better than any other function word in Arabic. The current study is consistent with other related literature in the sense that all have shown that the Qur'anic text, unlike any other text, is smoothly and tenderly composed and directed to the Arabs. The most important results of the study are:

- [1] The study follows the "what is allowed in adverbs is not so anywhere else" principle tracing all Qur'anic verses, where possible, and taking into considerations all ideas suggested by grammarian exegetists, syntacticians or grammarians, morphologists and linguists who are capable of analyzing the structure and sentence systems of Qur'anic verse.
- [2] This study clearly reveals that these grammarians have adopted this linguistic principle and used it to allocate the key factor that functions in adverbial structures which appeared to be problematic or ambiguous.
- [3] The study also shows that using this principle is closer to the nature and true spirit of the Arabic language since it can't be interpreted and/or expected.

Keywords: Adverbs, Arabic, principle, Qur'an

References:

- [1] Abn 'adl. ' , Tfsyr Alġbāb, Byrwt, Dar Alktb Al'Imyħ, J 1, pp. 284– 285.
- [2] Abn 'ashwr. M, Alġhryr Wāġnwy, Byrwt, Mwšst Alġarykh Al'rbȳ, J 23, pp. 63.
- [3] Abn Alħajb. ' , Āmaly Abn Alħajb, Drast Wthqyq Fkħr Šalh Qdarġ, Dar Aljyl Byrwt, Wdar 'mar 'man, (1989), J 1, pp.283, 284, 163 164, J 2, pp. 755, 756.
- [4] Abn Alšraj. M, Alāswl Fy Alñhw, Thqyq 'bd Alħsyn Alftlȳ, T1, Byrwt, Mwšst Alrřsalh, (1985), J 1, pp. 255, 223 - 228, 234 – 246.
- [5] Abn Hřham. J, Mghny Allbyb 'n Ktb Alā'aryb, Hġqh W'ġq 'lyh Maẓn Almbark Wmħmd 'ly Hmd Allh, T 3, Byrwt, Dar Alfkr, (1972), pp.566, 909, 114, 911, 570, 571.
- [6] Abn Jñȳ. ' , Alkhřayř, Hġqh Mħmd 'ly Alñřar, T2, Byrwt, Dar Alhdy Llġba'h Wāġnřh, J 2, pp. 473, 372.

- [7] Abn Jñŷ. ' , Āltmām, Bghdād, (1962), pp. 174.
- [8] Abn Mnẓwr. M, Lsan Al'rb, Byrwt, Dar Ṣadr, J 1, pp. 27, 65.
- [9] Abn Y'ysh. Y, Shrh Ālmfšl, Byrwt 'ālm Ālktb, Wāqāhrh Mktbī Ālmtñby J 6, pp.61.
- [10] Ābw Hŷan. M, Ālbhr Ālmhyt, Ālryaḍ, Mktbī Wmṭab' Ālñsr Ālhdythh, J 1, pp. 395, 164, J 2, pp. 334, J 5, pp. 100, J 6, pp. 438, J 7, pp. 452 453.
- [11] Ābw Hŷan. M, Artshaf Ālḍrb Mn Lsan Al'rb, Thqyq Mstfy Āhmd Ānmas, T1, Ālqāhrh, Mtb'ī Ālñsr Āldhbbŷ, Mtb'ī Ālmdnŷ, (Āljz' Ālāwl 1984, Wāljz' Ālthany 1987) J 1, pp. 252 253, J 2, pp. 272, 185.
- [12] Ābw 'bydh. M, Mjaz Ālqrān, 'ardh Bāṣwlh W'īq 'lyh Mhmd Fwāḍ Szkyn, Ālqāhrh, Mktbī Ālkhanjy, J 1, pp. 90, J 2, pp. 110.
- [13] Āl'kbrŷ. ' , Āltbyan Fy A'rab Ālqrān, Thqyq Mhmd 'ly Ālbjawy, Byrwt, Dar Āljyl, J 1, pp. 117, 265, 278, 420, 560, 275, 253, J 2, pp. 840, 655, 928, 968, 893, 664, 964, 1127, 1116, 1296, 1218.
- [14] Ālālsŷ. M, Rwh Ālm'any Fy Tfsyr Ālqrān Āl'zym Wālsb' Ālmthany, Thqyq 'ly 'bd Ālbary 'tŷh, Byrwt, Dar Ālktb Āl'mŷh, (1415h), J 2, pp.203, 195, J 5, pp. 286, 347, J 8, pp. 210, J 9, pp. 281, J 12, pp. 20, 122, J 21, pp. 123, J 27, pp. 99, J 30, pp. 328.
- [15] Ālākhfsh. S, M'any Ālqrān, Thqyq Fayz Fars, (1981), T 2, J 1, pp. 158, 88.
- [16] Ālānbarŷ. ' , ĀlāNṣaf Fy Msaŷl Ālkhlaḍ Byn Ālñhwŷyn Ālṣrŷyn Wākwfŷyn, Dar Ālfr, J 1, pp. 276, 47.
- [17] Ālānbarŷ. ' , Ālbyan Fy Ghryb A'rab Ālqrān, Thqyq Th 'bd Ālhmyd Th, Ālqāhrh, Ālhyŷh ĀlmsrŷhĀl'āmh Lkṭab, (1980), J 1, pp. 142 143, 200.
- [18] Ālānbarŷ. M, Shrh Ālqṣayd Ālsb' Āltwal Āljahlŷat, Thqyq Wt'lyq 'bd Ālsḷam Mhmd Harwn, T 4, Ālqāhrh, Dar Ālm'arf, (1980), pp.267, 577.
- [19] Ālāṣfrayyny. M, Fathī Ālā'rab Fy A'rab Ālfathh, Thqyq 'fyf 'bd Ālrhmn, ĀRbd, Jam'ī Ālyrmwk, (1981), pp. 69, 70.
- [20] Ālāṣṭrabadhŷ. M, Shrh Ālkafyh Fy Ālñhw, Byrwt, Dar Ālktb Āl'lmyh, J 1, pp. 190, J 2, pp. 399, 290, 195.
- [21] Ālāzhrŷ. Kh, , Shrh Āltŷryh 'la Āltwdyh, Ālqāhrh, Dar ĀHya' Ālṭrath Āl'rbŷ, 'ysy Ālbaby Ālhby Wshrkah, J 2, pp.62, 63.
- [22] Ālbghdādy. ' , Khzanī Ālādb Wlḷ Lbab Lsan Al'rb, Byrwt, Dar Ṣadr, J 2, pp. 391, j 3, pp. 572.
- [23] Ālbyḍawŷ. ' , Tfsyr Ālbyḍawŷ, ĀShraf Mktb Ālbhwth Wāldrasat, Byrwt, Dar Ālfr, (1996), J 3, pp. 230.
- [24] Ālḍrwŷh. M, A'rab Ālqrān Wbyanh, Swryh, Dar ĀlāRshad, J 1, pp. 449 450, J 8, pp. 545, J 10, pp.538.
- [25] Ālfā'. Y, M'any Ālqrān, T 2 Mṣwrh, Byrwt, 'ālm Ālktb, (1980), J 1, pp. 66, 99, 165, 32 – 34, J 2, pp. 22, 30, 101, 43, J 3, pp. 8–9, 68, 78.

- [26] Alfrahydy. Kh, Al'yn, Thqyq Mhdy Almkhzwmy WaBrahym Alšamrāy, T2, Bghdad, Dar Wmktbt Alhlal, (1986), J 8, pp. 392.
- [27] Alhlby. Y, Aldf Almswn Fy 'lwm Alktab Almknwn, Thqyq 'ly M'wd Wakhryn, T1, Byrwt, Dar Alktb Al'lmh, (1994), J 1, pp. 374, 496, 214, J 2, pp. 491, 144, 70 71, J 3, pp. 248, 249, 464, 304, J 4, pp. 440, 91, J 5, pp. 345, 326, 187, 249, 215, J 6, pp. 67, 31.
- [28] Aljbaly. H, Alahkam Almbnyh 'la Kthrt Alast'mal 'nd Alfra' Fy Dw' Ktabh (M'any Alqrān), Mjlt Jam'i Alnjah Llābhath B (Al'lwmm AlāNsanyh), Jam'i Alnjah Alwtynyh Nabls, Flstyn, 19(1) (2005), pp.1 26.
- [29] Aljbaly. H, Alkhlaḥ Alnhwy Alkwfy, T1, 'man, Alārdn, Dar Almamwn Llāshr Wāḥwzy, (2015), pp. 433, 665.
- [30] Aljbaly. H, Alkwfywn Walrsm AlāMlayy, Mjlt Alzrqā' Libhwtḥ Waldrasat, Alzrqā' Almmkh Alārdnyh Alhashmyh, 6(1)(2004), pp.61 104.
- [31] Aljbaly. H, Alfsl Alnhwy, Zwahrh W'llh, Mjlt Jam'i Alnjah Llābhath B (Al'lwmm AlāNsanyh), Jam'i Alnjah Alwtynyh Nabls, Flstyn, (13)(1)(1999), pp.201 246.
- [32] Aljbaly. H, Fy Mstlh Alnhw Alkwfy, Tsnyfa Wakhtlafa Wast'mala, Rsalit Majstyr, Arbd, Alārdn, Jam'i Alyrmwk, (1983), pp.70.
- [33] Alkhafjy. A, Hashyt Alshhab 'la Tfsyr Albydawy, Almsmah, 'nayt Alfady Wkfaty Alqady 'la Tfsyr Albydawy, Byrwt, Dar Šadr, J 2, pp. 274.
- [34] Almbrd. M, Alkaml Fy Alghh Walādb, 'ardh Bašwlh W'iq 'lyh Mhmd Abw Alfdl Abrahym, T1, Byrwt, Almkthb Al'sryh, (1997), J 1, pp.33.
- [35] Almjash'y. ', Shrh 'ywn Alā'rab, Hqgh Wqdm Lh Jmyl Hna Hdad, T1, Alārdn, Alzrqā', Mktbt Almnar, (1985), pp.113.
- [36] Almrady. H, Aljny Aldany Fy Hrwf Alm'any, Thqyq Fkhr Aldyn Qbawh Wmhmd Fadl, T2, Byrwt, Mnshwrat Dar Alawqaf Aljdydh, (1983), pp.129.
- [37] Alnhas. A, A'rab Alqrān, Thqyq Zhyr Zahd, T 2, Byrwt, 'alm Alktb, (1988), J 1, pp. 263, 369, J 2, pp. 119.
- [38] Alqysy. M, Alkshf 'n Wjwh Alqra'at Alšb' W'llha Whjjha, Thqyq Mhyy Aldyn Rmdan, T 2, Byrwt, Mwssit Alrsalh, (1981), J 1, pp.351– 352.
- [39] Alrazy. M, Alfysyr Alkbyr Aw Mfatyh Alghyb, T 1, Alqahrh, Dar Alghd Alghrb, (1991), J 1, pp. 138.
- [40] Alšban. M, Hashyt Alšban 'ly Shrh Alāshmwny, Alqahrh, Dar AHya' Alktb Al'rb, J 2, pp. 71.
- [41] Alshrbyny. M, Tfsyr Alsraj Almnyr, Byrwt, Dar Alktb Al'lmh, J 1, pp. 12.
- [42] Alšlsly. ', Shfa' Al'lyl Fy AYdah Alshyl, Thqyq Alshryf 'bd Allh 'ly Alhsyn, T1, Mkt Almkrmt, Almkbt Alfyslyh, (1986), J 1, pp.362.
- [43] Alšwyty. ', Alāshbah Walāzayr, Hqgh Th 'bd Alrwwf S'd, Alqahrh, Mktbt Alklāyat Alāzhrh, (1975), J 1, pp. 14, J 3, pp. 166.

- [44] Alšywṭy. ‘, Hm‘ Alhwam‘ Shrh Jm‘ Aljwam‘, Thqyq Wshrh ‘bd Al‘al Mkrm, Alkwyt, Dar Albhwth Al‘lmyh, (1979), J 1, pp. 304, J 5, pp. 65 –71.
- [45] Alžhylŷ. W, Alŷfsyr Almnyr Fy Al‘qydŷ Walsŷry‘h Walmnhj, T2, Dmshq, Dar Alŷkr Alm‘ašr, (1418h), J 12, pp.53.
- [46] Alžŷaj. A, M‘any Alqrān Wā‘rābh, Shrh Wthqyq ‘bd Aljlyl ‘bdh Shlby, T2, Alqahrh, Dar Alhdyth, (1994), J 1, pp. 400.
- [47] Alžmkhshry. M, Alksḥaf, Hqq Alrwayh Mḥmd Alšādq Qmhawŷ, Alqahrh, Albaby Alhlby, (1972), J 1, pp. 441, 399, J 2, pp. 176, 265, 260, 308, 541, J 3, pp. 54 55, 585, 347, 417.
- [48] Qbawh. F, A‘rāb Aljml Wāshbah Aljml, T3, Byrwt, Dar Alāfaq Aljdydh, (1981), pp.261–277, 318.
- [49] Šafy. M, Aljdwl Fy A‘rāb Alqrān, T 4, Dmshq, Dar Alŷshyd Mwšst AlāYman, (1418h), J 20, pp. 280.
- [50] Sybwyh. ‘, Alktāb, Thqyq Mḥmd ‘bd Alšlam Ḥarwn, T2, Alqahrh, Alhyyḥ Almsryḥ Al‘amh Lktāb, (1977), J 1, pp. 211, 386.